الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

دور رقمنة قطاع الجمارك في تطوير التجارة الخارجية

–دراسة حالة إمارة دبي–

خلال الفترة (2000–2024)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الإقتصاد

تخصص: الإقتصاد الدولي

إعداد الطالب(ة):
حسين دلال

الأستاذ المشرف:
د/ مونية سلطان

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ/د عقبة نصيرة	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ مونية سلطان	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ/ عزالدين بوطي	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024 /2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم **الاقتصادية**

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــــــوع

دور رقمنة قطاع الجمارك في تطوير التجارة الخارجية

–دراسة حالة إمارة دبي–

خلال الفترة (2000–2024)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الإقتصاد

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
حسين دلال

الأستاذ المشرف:
د/ مونية سلطان

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ/د عقبة نصيرة	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/ مونية سلطان	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ/ عزالدين بوطي	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024 /2025

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿ وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير ﴾

[سورة القصص]

الإهداء

أهدي عملي هذا الى أطفال

غزة.....

الشكر والعرفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» حديث صحيح

فمن الوفاء علي أن أشكر أستاذتي الدكتورة مونية سلطان على ما مدتني به من توجيه وإرشاد لإتمام هذا البحث.

ولا انسى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم الاشتراك في مناقشة هذا البحث والحكم عليه، فجزا الله الجميع خير جزاء.

الشكر موصول لجميع أساتذة كلية الاقتصاد لجامعة محمد خيضر بسكرة و إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف علاقة رقمنة قطاع الجمارك بتطوير التجارة الخارجية، من خلال دراسة حالة إمارة دبي خلال الفترة 2000–2024. وتنبع أهمية الموضوع من التحولات العميقة التي يشهدها العالم بفعل الثورة الرقمية، والتي جعلت الرقمنة أداة محورية في تحديث أداء الإدارات الجمركية، ورفع كفاءتها، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي، مما ينعكس مباشرة على حجم وكفاءة المبادلات التجارية. وقد أظهرت الدراسة من خلال تحليل تجربة دبي أن تبني التكنولوجيا الرقمية في المجال الجمركي، من خلال منصات ذكية مثل "مرسال" و"بوابة دبي التجارية"، أدى إلى تسهيل الإجراءات، تقليص زمن المعاملات، وخفض التكاليف التشغيلية، كما ساعد على جذب الاستثمارات الخارجية، وتوسيع الشراكات التجارية، مما ساهم في ترسيخ مكانة دبي كمركز تجاري عالمي. ويُبرز هذا النموذج أن الرقمنة أصبحت خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتعزيز التنافسية وتحقيق تنمية تجارية واقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، قطاع الجمارك، التجارة الخارجية، إمارة دبي.

Abstract :

This study aims to explore the impact of customs sector digitization on the development of foreign trade, using the Emirate of Dubai as a case study over the period from 2000 to 2024. The significance of the topic stems from the deep transformations brought about by the digital revolution, which has made digitization a central tool in modernizing customs administrations, enhancing their efficiency, and accelerating clearance procedures all of which have a direct effect on the volume and performance of trade exchanges The analysis of Dubai's experience showed that the adoption of digital technologies in customs, through smart platforms such as "Mirsal" and "Dubai Trade Portal", led to streamlined procedures, reduced processing times, and lower operational costs. It also helped attract foreign investments and expand trade partnerships, strengthening Dubai's position as a global trade hub. This model highlights that digitization has become a strategic necessity for boosting competitiveness and achieving sustainable commercial and economic development.

Key words : digitization, customs sector, foreign trade,Emirat of Dubai.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
الاهداء	
الملخص	
قائمة الجداول و الأشكال	
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: الاطار النظري لرقمنة الجمارك والتجارة الخارجية	7-33
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة	8
المطلب الأول: ماهية الرقمنة	8
المطلب الثاني: مجالات الرقمنة	10
المطلب الثالث: مزايا وتحديات التحول الرقمي	12
المبحث الثاني: الرقمنة في قطاع الجمارك	16
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة في قطاع الجمارك	16
المطلب الثاني: أهمية الرقمنة الجمركية	17
المطلب الثالث: الهدف من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك	19
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية	22
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	22
المطلب الثاني: عوامل تطور التجارة الخارجية	23
المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الجمركية	25
المطلب الرابع: العلاقة بين رقمنة الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية	27
الفصل الثاني: العلاقة بين رقمنة الجمارك والتجارة الخارجية في إمارة دبي(2000-2024)	35-57
تمهيد	35
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في دبي خلال الفترة (2000-2024)	36
المطلب الأول: تحليل تطور إجمالي الصادرات في امارة دبي خلال الفترة (200-2025)	36

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في امارة دبي خلال الفترة (2025-2000)	41
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة (2024-2000)	44
المبحث الثاني: واقع الرقمنة في جمارك دبي	48
المطلب الأول: أهم مشاريع الرقمنة الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة(2024-2000)	48
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعمليات الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة (2025-2000)	50
المبحث الثالث: أثر الرقمنة على مؤشرات أداء التجارة الخارجية و العمليات الجمركية في دبي خلال الفترة (2024-2000)	54
المطلب الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين تطور الرقمنة في جمارك دبي و التجارة الخارجية خلال الفترة (2024-2000)	54
المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين تطور الرقمنة في جمارك دبي و عدد المعاملات الجمركية خلال الفترة (2024-2000)	55
الخاتمة:	59
قائمة المراجع	61

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	**قيمة صادرات إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	36
02	**قيمة إعادة الصادرات في إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	39
03	**قيمة واردات إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	42
04	**قيمة الميزان التجاري إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	44
05	**عدد المعاملات الجمركية لإمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**تطور التجارة العالمية حسب المناطق**	23
02	**خطوات اعتماد الذكاء الإصطناعي في الجمارك**	28
03	**لمحة عن طريقة فحص الحاويات بالاشعة السينية**	30
04	**اداء الجمارك السنغفورية وفقا لمؤشر تسهيل التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي**	31
05	**منحنى بياني لصادرات إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	36
06	**منحنى بياني لقيمة اعادة التصدير إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	40
07	**منحنى بياني لقيمة واردات إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	43
08	**منحنى بياني للميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)**	45
09	**منحنى بياني لعدد المعاملات الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024**	52

المقدمة

مقدمة:

مع تسارع التطور التكنولوجي خلال العقود الأخيرة، برز مفهوم الرقمنة كأحد المحركات الأساسية لتغيير نماذج العمل والإدارة في مختلف القطاعات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو إدارية. ولم يعد التحول الرقمي خيارًا، بل أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات العالمية وتعزيز الكفاءة والشفافية. فالرقمنة تمثل عملية إدماج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الحياة العملية، بهدف تحسين الأداء، تسهيل المعاملات، وتسريع اتخاذ القرار.

ومن بين القطاعات الحيوية التي تأثرت بشكل مباشر بموجة الرقمنة، يبرز قطاع الجمارك كعنصر أساسي في إدارة حركة السلع والخدمات عبر الحدود. فالجمارك ليست فقط جهازًا معنيًا بتحصيل الرسوم والضرائب، بل هي فاعل مركزي في تأمين التجارة، ضبط الحدود، وتيسير انسياب البضائع بين الدول. ومع تعاظم حجم التجارة الدولية وتزايد تعقيد سلاسل التوريد، أصبح لزامًا على الإدارات الجمركية تبني أدوات وتقنيات رقمية تضمن السرعة، الشفافية، والفعالية في معالجة الإجراءات الجمركية.

كما تأتي التجارة الخارجية كمحور رئيسي للتنمية الاقتصادية، خاصة في ظل تزايد الترابط بين الاقتصاديات العالمية. فالتجارة الدولية تمثل وسيلة لتحقيق النمو، نقل التكنولوجيا، وتعزيز الميزان التجاري، لكنها في المقابل تعتمد بشكل كبير على كفاءة البنية التحتية الجمركية والقدرة على تسهيل الإجراءات الحدودية. ومن هنا تبرز العلاقة الوثيقة بين رقمنة قطاع الجمارك وتطور التجارة الخارجية، حيث تتيح الحلول الرقمية تبسيط الإجراءات، خفض التكاليف، وتقليل التأخيرات، مما يحفز تدفق البضائع والخدمات ويزيد من تنافسية الاقتصاد.

وتعد إمارة دبي نموذجا رائدا في تبني الرقمنة داخل القطاع الجمركي من أجل دعم تجارتها الخارجية. فمنذ مطلع الألفية الجديدة، شرعت دبي في تنفيذ سلسلة من المشاريع والمبادرات الرقمية التي تهدف إلى تحويل العمل الجمركي إلى بيئة ذكية قائمة على الابتكار، البيانات، والتقنيات الحديثة وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز مكانة دبي كمركز تجاري عالمي يربط بين الشرق والغرب، ويوفر منصة لوجستية متقدمة للشركات العالمية والإقليمية.

وتتحدد إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

- **كيف ساهمت رقمنة قطاع الجمارك في تطوير التجارة الخارجية بإمارة دبي؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما هي العلاقة بين الرقمنة، الجمارك الرقمية، والتجارة الخارجية؟
- فيما ساهمت أبرز مشاريع الرقمنة التي تم تنفيذها في قطاع الجمارك بدبي خلال الفترة المدروسة؟
- كيف أثرت هذه المشاريع على أداء التجارة الخارجية في دبي ؟

وللاجابة على هذه الأسئلة نضع الفرضيات التالية:

- وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الرقمنة في القطاع الجمركي وتحسين كفاءة الإجراءات الجمركية وبالتالي تحسين التجارة الخارجية.
- ساهمت مشاريع الرقمنة في تقليص الزمن اللازم لإنجاز المعاملات التجارية والجمركية.

- أدت الرقمنة إلى تعزيز القدرة التنافسية لدبي كمركز تجاري إقليمي ودولي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالرقمنة، الجمارك الرقمية، والتجارة الخارجية.
- تحليل تجربة دبي في رقمنة قطاع الجمارك خلال الفترة 2000–2024.
- تقييم أثر الرقمنة على مؤشرات أداء التجارة الخارجية في دبي.
- إبراز العلاقة بين تسهيل الإجراءات الجمركية والنمو التجاري.
- تقديم توصيات تدعم السياسات المستقبلية في مجال التحول الرقمي الجمركي.

أهمية الدراسة:

- تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالرقمنة والتجارة الخارجية.
- توفّر تحليلًا واقعيًا لتجربة ناجحة مثل إمارة دبي يمكن أن تُستلهم منها الدول الأخرى.
- تساعد صانعي القرار في تقييم فعالية السياسات الرقمية في المجال الجمركي.
- تُبرز كيف يمكن أن يساهم التحول الرقمي في دعم التنمية الاقتصادية والتجارية.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال مراجعة الأدبيات والمفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع تطور التجارة الخارجية في إمارة دبي و كذلك المنهج التحليلي لتحليل ودراسة البيانات الاحصائية الرسمية المتعلقة بالتجارة الخارجية ورقمنة الجمارك في دبي.

أسباب إختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع نظراً لما تشهده بيئة التجارة العالمية من تطورات متسارعة في مجال التحول الرقمي، ولما تمثله الرقمنة من عنصر حاسم في تحسين كفاءة العمليات الجمركية وتسهيل حركة التجارة الخارجية. وقد تم التركيز على حالة دبي لما لها من مكانة ريادية كمركز تجاري ولوجستي عالمي، ولما حققته من إنجازات بارزة في توظيف التكنولوجيا والابتكار في تطوير خدمات الجمارك وتعزيز تنافسية اقتصادها. يهدف الموضوع إلى إبراز أثر الرقمنة في تسريع الإجراءات، خفض التكاليف، وتحسين مستوى الشفافية، مع استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها على المستويين الإقليمي والدولي.

تقسيمات الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من فصلين رئيسيين، تم من خلالهما التطرق إلى الجانبين النظري والتطبيقي لموضوع رقمنة قطاع الجمارك وأثرها على التجارة الخارجية، وذلك وفق تسلسل منهجي مترابط يسمح بفهم شامل للموضوع.

– ففي الفصل الأول تم التطرق إلى الإطار النظري للرقمنة والجمارك الرقمية والتجارة الخارجية، حيث تناول المبحث الأول المفاهيم العامة حول الرقمنة، بما في ذلك تعريفها وأهميتها ومجالاتها، بالإضافة إلى مزايا التحول الرقمي والتحديات المرتبطة به. ثم جاء المبحث الثاني ليعالج موضوع التحول الرقمي في قطاع الجمارك، من خلال تعريف

الرقمنة في المجال الجمركي، وبيان أهدافها وأهميتها. أما المبحث الثالث، فقد خصص لتعريف التجارة الخارجية، وبيان العوامل المؤثرة في تطورها، مع التطرق إلى مسألة الضرائب والرسوم الجمركية، وأخيرًا إبراز العلاقة بين رقمنة الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية.

-أما في الفصل الثاني، فقد تم الانتقال إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث خُصص المبحث الأول لواقع التجارة الخارجية في دبي خلال الفترة (2000–2024)، من خلال دراسة **تحليل تطور إجمالي الصادرات وتحليل تطور الواردات وتطور الميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة (2024–2000)** بينما تناول المبحث الثاني واقع الرقمنة في جمارك دبي، مستعرضًا أبرز المشاريع الرقمية المنجزة و التحليل الوصفي للعمليات الجمركية في الامارة خلال فنرة الدراسة

و خُصص المبحث الثالث لدراسة أثر الرقمنة على مؤشرات أداء التجارة الخارجية في دبي، وذلك بتحليل **العلاقة بين تطور الرقمنة في جمارك دبي و التجارة الخارجية** وتطور الرقمنة وقطاع الجمارك **خلال الفترة (2000–2024)**

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، كونها مرحلة شهدت تحولات كبيرة في الرقمنة،السياسة الجمركية والتجارة الخارجة.

الحدود المكانية: إمارة دبي

صعوبات الدراسة :

محدودية الوصول إلى بعض البيانات الإحصائية المفصلة المتعلقة بأداء الجمارك.

صعوبة معرفة العلاقة بين الرقمنة ومؤشرات التجارة الخارجية بسبب تداخل عوامل أخرى.

الدراسات السابقة:

1. دراسة كيحل يحي بعنوان " دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة نظام العبور في الجزائر" (2022-2021) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والأنظمة الجمركية الاقتصادية وكيفية تأثير هذه الأنظمة على التجارة الخارجية وذلك من خلال دراسة دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية على المستوى النظري ثم محاولة إسقاط ذلك على مبادلة تجارية بين الجزائر وتونس باختيار نظام العبور (عبور نحو الداخل) كأحد الأنظمة الاقتصادية وقد تم اختيار شركة secam tomate بالنسبة لدراسة حالة نظام العبور.وقد توصل البحث على المستوى النظري إلى أن الأنظمة الجمركية تساهم بشكل كبير في ترقية التجارة الخارجية وزيادة صادرات الدول من خلال تسهيل المبادلات التجارية بين الدول أما في دراسة الحالة فقد خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والأنظمة الجمركية وذلك بتشجيع المؤسسات إلى زيادة الصادرات وتحقيق التنمية.

2. دراسة لسعد الحسن وشراد عبد المنعم بعنوان "دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية حالة الجزائر" (2023-2022): وهي مذكرة ماستر في العلوم التجارية هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسة التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، خاصة في الفصل النظري في الدراسة وفي الجزء التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة مع إجراء مقابلات مع مفتش رئيسي بالجمارك، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: تنقسم السياسات التجارية الخارجية إلى جمالية وحرية تسعى الجزائر إلى تحرير تجارتها نظرا للتأثيرات الإيجابية التي تنجم عن ذلك.
3. دراسة فيصل بحلولي بعنوان: "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمةالعالمية للتجارة" وهي عبارة عن مقال في مجلة العدد 11/2012 جامعة الجزائر: حيث تعرضت هذه الدراسة إلى استراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الأزمات الدولية والمتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الرهانات المستقبلية التي ستواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، ورغم اتخاذ السلطات مجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية ويجب تدعيمها بإجراءات أخرى نصب كلها في إطار واحد هو تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وترقية الصادرات خارج المحروقات.
4. دراسة وشن عماد الدين ويحياوي هاجر بعنوان الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية- دراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيك برج بوعريريج(2019)وهي عبارة عن مذكرة ماستر هدفت إلى تحديد دور الأنظمة الاقتصادية الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر أما الدراسة الميدانية فقد تمت في مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج، حيث تم إجراء مقابلة مع مدير مصلحة الاستيراد والجمركة، وبناء على ما سبق تم الخروج بأهم النتائج وهي أن للأنظمة الاقتصادية الجمركية دور هام في ترقية التجارة الخارجية فهي تمثل تسهيلات تقدم للمؤسسات لتحفيزهم على الإنتاج والتصدير والاستيراد.

5. دراسةDEKKICHE Djamel بعنوان اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (2012) هدفت إلى دراسة تأثير معدل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1992-2009)، حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي عند تقديم النظريات التقليدية والمعاصرة للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي والمنهج الوصفي في ذكر الإطار النظري للنمو الاقتصادي الانفتاح والنموذج الاقتصادي الى والمنهج التجريبي، باستخدام اختبارات قياسية مختلفة اختبار المعنوية الارتباط المائي، الثبات واختبار الاستقرارية) برنامجEviews ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي مع وجوب مصاحبة إصلاحات داخلية عميقة.

6. Lamia Dib.Taouli Mustapha Kamel (2015) بعنوان أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، هدفت الدراسة إلى تأثر التجارة الدولية على دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام الاختبارات وتعوذج VECM على بيانات سنوية خلال المفترية (1970-2013)، باستعمال برنامج EViews و توصلت نتائج الدراسة إلى أن التجارة الدولية لها دور سلمي في التحضير نحو الاقتصادي في الجزائر.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة انها جمعت بين متغير الرقمنة الجمركية و اداء الجمارك و التجارة الخارجية وكانت دراسة الحالة في سوق دبي وهذا ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة التي كانت في اسواق اقتصادية مختلفة عن إمارة دبي.

الفصل الأول

تمهيد:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في طريقة إدارة المعلومات وتسيير المعاملات بفعل الثورة الرقمية، التي باتت تمثل أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية والإدارية. فقد فرضت الرقمنة نفسها كخيار استراتيجي لا غنى عنه، حيث أسهمت في تحسين الأداء المؤسسي، رفع كفاءة الخدمات، وتيسير المعاملات في مختلف القطاعات، ومن أبرزها قطاع الجمارك والتجارة الخارجية. ويعود ذلك إلى قدرة الرقمنة على تبسيط الإجراءات، تقليص زمن المعالجة، والحد من التكاليف الإدارية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على تسهيل حركة المبادلات التجارية وزيادة جاذبية البيئة الاستثمارية.

إن أهمية الرقمنة تتجلى ليس فقط في بعدها التكنولوجي، بل كذلك في أثرها الاقتصادي والوظيفي، ما يجعل من الضروري الإحاطة بمفاهيمها العامة ومجالات تطبيقها ومزاياها، إلى جانب التحديات التي تعترض سبيل التحول الرقمي في السياقات المختلفة. ويكتسي هذا الجانب أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاعات السيادية والحساسة كإدارة الجمارك، لما لها من دور محوري في حماية الاقتصاد الوطني، ضمان الامتثال للقوانين، وتحصيل الموارد المالية للدولة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي شامل للرقمنة ، مع التركيز على تطبيقاتها في المجال الجمركي وانعكاساتها على التجارة الخارجية وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

- المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الرقمنة
- المبحث الثاني: الرقمنة داخل قطاع الجمارك
- المبحث الثالث :مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الرقمنة

تُعد الرقمنة من أبرز التحولات المعاصرة التي طالت مختلف مجالات الحياة، حيث أصبحت عنصراً أساسياً في صياغة أساليب جديدة لتسيير المؤسسات وتقديم الخدمات. ومع التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصال، بات من الضروري التعمق في فهم مفهوم الرقمنة، أبعادها المختلفة، ومجالات تطبيقها، خاصة في ظل ما تتيحه من فرص للتحديث والتطوير مقابل ما تطرحه من تحديات. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم أرضية نظرية لفهم الرقمنة كظاهرة اقتصادية وتقنية، من خلال تناول ماهيتها، أهمية اعتمادها، المجالات التي تشملها، إلى جانب مزايا التحول الرقمي والعوائق التي قد تحول دون تحقيقه بالشكل الأمثل.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، أصبح مفهوم الرقمنة أحد المحاور الأساسية في إعادة هيكلة الأنظمة الإدارية والاقتصادية على مستوى عالمي. إذ لم تعد الرقمنة مجرد أداة لتحسين الكفاءة، بل أصبحت ضرورة استراتيجية تلعب دورًا حاسمًا في تسهيل الإجراءات وتحسين الأداء في مختلف القطاعات. في هذا الإطار، فإن فهم ماهية الرقمنة و أهميتها يعتبر خطوة أساسية لفهم كيفية تأثيرها على القطاعات المختلفة، بما في ذلك الجمارك والتجارة الدولية.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

يعتبر مصطلح الرقمنة جديدا نسبيا على مجتمعنا العرب، ظهر لمواكبة التكنولوجيا الرقمية، حيث تختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه والخصائص المراد إظهارها من عملية الرقمنة.
حيث عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري مكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن (فايز و حوتيه، 2020، صفحة 10)وتختلف وتتعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة تبعا للسياق الذي يستخدم فيه حيث حيث تم تعريفها على أنها تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.
كما عرفت على انها عملية تحويل النصوص المطبوعة مثل الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ... إلخ، وغيرها من المواد التقليدية من أشكالها التي يمكن أن تقرأ بواسطة الإنسان أي تناظرية إلى الأشكال التي يقرأ فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات أو scanning وذلك عن طريق استخدام أجهزة الماسح الضوئي sincais binary ثنائية عن طريق الكاميرات الرقمية التي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسب.

و يمكن تعريف الرقمنة بأنها تحويل الملفات الورقية إلى ملفات رقمية مهما كانت هذه الملفات سواء كانت كتب مجلات رسائل كما لا يقتصر التحويل على الملفات الورقية بل يتعدى ذلك إلى العناصر الأخرى المتمثلة مثلا في المواد السمعية والبصرية، وذلك لأجل تسهيل معالجتها إلكترونيا، لأن التخزين الإلكتروني يحول كل المواد المذكورة أنها إلى ثنائية رقمية، ما يقلص من حجم مساحة التخزين ويسهل عملية المعالجة والاسترجاع بدقة كبيرة وسرعة فائقة وذلك دون استعمال الوثائق الورقية الأصلية مما ساعد ويدعم حفظها ويبعدها عن أي شكل من أشكال التلف. (عايدي، 2022، صفحة 18)

كذلك تشير الرقمنة إلى "التغيرات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب المجتمع البشري"، و تعرف أيضا بالقدرة على تحويل المنتجات أو الخدمات الحالية إلى متغيرات رقمية وبالتالي تقدم مزايا على المنتجات المنتجات الملموسة.(Ritter.T, Benlian, Stelzer, & Sikora, 2017, p. 32)

من خلال ما سبق نستنتج ان مصطلح الرقمنة يشير إلى إجراء أو عملية لتحويل البيانات التناظرية (خاصة في استخدام الصور والفيديو والنصوص إلى شكل رقمي وأتمتة العمليات من خلال تقنيات المعلومات. كذلك تشير الرقمنة إلى التغييرات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب المجتمع البشري". وتعرف الرقمنة أيضا بـ القدرة على تحويل المنتجات أو الخدمات الحالية إلى متغيرات رقميي وبالتالي تقدم مزايا على المنتجات الملموسة

الفرع الثاني: أهمية الرقمنة

للرقمنة فوائد كثيرة يمكن أن تذكر أهمها فيما يلي :

- تحسين جودة الخدمات العامة : تساهم الرقمنة في تقديم الخدمات عامة بجودة أعلى .
- زيادة الشفافية ومكافحة الفساد : تعزز الرقمنة الشفافية في العمليات الإدارية، مما يقلل من فرص الفساد والمحسوبية.
- تقليل التكاليف التشغيلية : تساهم الرقمنة في خفض تكاليف التشغيل من خلال تقليل الاعتماد على الورق وتحسين كفاءة العمليات . (يمينة، ناشد، و زادي، 2019، صفحة 75)
- تعزيز الكفاءة والإنتاجية : تحسين الرقمنة الكفاءة والإنتاجية في الإجراءات الإدارية، مما يوفر الوقت والجهد.
- تسهيل الوصول إلى المعلومات: تسهل الرقمنة الوصول إلى المعلومات والبيانات، مما يدعم اتخاذ القرارات المستنيرة (بعاشي، 2025، صفحة 17)
- تعزيز التفاعل مع المواطنين : تعزز الرقمنة التفاعل بين الحكومة والمواطنين من خلال توفير قنوات إلكترونية للتواصل.
- تحسين إدارة الموارد البشرية : تساهم الرقمنة في تحسين إدارة الموارد البشرية من خلال أنظمة الكترونية تسهل العمليات الإدارية.

- دعم التنمية الاقتصادية : تعزز الرقمنة التنمية الاقتصادية من خلال تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. (بعاشي، 2025، صفحة 18)

من خلال ما سبق نستنتج أن للرقمنة أهمية كبيرة حيث تلعب دورا حاسما في تعزيز كفاءة الإدارة العامة من خلال تحسين جودة الخدمات العامة، تقليل التكاليف التشغيلية، تعزيز الكفاءة والإنتاجية، تسهيل الوصول إلى المعلومات ودعم التنمبة البشرية وغيرها من الأهمية.

المطلب الثاني: مجالات الرقمنة

تتعدد مجالات الرقمنة وتتنوع بشكل ملحوظ في العديد من القطاعات الحيوية، وقد أثبتت الرقمنة دورًا بالغ الأهمية في تحسين الأداء وتيسير العمليات في هذه القطاعات،و هذه اهم المجالات مايلي:

1. **الرقمنة في الجمارك:** يعد القطاع الجمركي من أبرز المجالات التي استفادت من الرقمنة، حيث يمكن الآن تنفيذ معظم الإجراءات الجمركية بشكل إلكتروني. يشمل ذلك التصريحات الجمركية الإلكترونية، إدارة البيانات عبر الأنظمة الرقمية، و التتبع الذكي للبضائع. هذا التحول في الجمارك ساعد في تقليص الوقت الذي يستغرقه التخليص الجمركي، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية التي كانت تستغرق وقتًا أطول وتتعرض لأخطاء بشرية. على سبيل المثال، في فرنسا تم تطوير نظام DELTA الذي يتيح للمستوردين والمصدرين تقديم التصريحات الجمركية ودفع الرسوم إلكترونيًا، مما يساهم في تسريع الإجراءات وتقليل تكاليف العمليات الجمركية. كما أن تونس قد أطلقت منصة TUNAC التي تمكن المتعاملين من إدارة المعاملات الجمركية إلكترونيًا، وتقدم للمتعاملين خدمة سهلة وسريعة في التعامل مع الجمارك. أما سنغافورة فقد طورت نظام TradeNet الذي يتيح ربط جميع الأطراف المعنية في عملية الجمارك، مثل الموانئ، وشركات النقل، وهيئات الفحص، عبر نظام موحد يسهل إجراءات التخليص الجمركي.
2. **الرقمنة في التجارة الإلكترونية:**

تعد التجارة الإلكترونية من المجالات التي شهدت طفرة كبيرة بفضل الرقمنة. حيث أصبح بإمكان الشركات العالمية والمحلية القيام بالمعاملات التجارية عبر الإنترنت بشكل أسرع وأكثر كفاءة. وفي ظل الرقمنة، بات بإمكان التصريحات الجمركية والرسوم المتعلقة بالاستيراد والتصدير أن تتم عبر منصات إلكترونية، مما يسهم في تسريع الإجراءات الجمركية. على سبيل المثال، يمكن للمستوردين من مختلف أنحاء العالم دفع الرسوم الجمركية عبر الإنترنت وتقديم جميع الوثائق المطلوبة دون الحاجة إلى التواجد في مكاتب الجمارك، ما يعزز من سلاسة العمليات التجارية.

3. **الرقمنة في قطاع التعليم:**

رقمنة التعليم ادراج التكنولوجيا الرقمية في عمليات التعلم والتعليم كاستخدام البرمجيات التعليمية والحواسيب أي التحول من البيئة التنظيمية التعليمية الكلاسيكية التي توفر خدمات بشكل تقليدي الى بيئة تنظيمية تعليمية

تقدم خدمات بشكل رقمي الكتروني حيث في الجزائر مثلا اتجهت وزارة التربية بوضع أرضية رقمية تشمل مجموعة من المستويات تحت اسم "الأرضية الرقمية لوزارة التربية " ونصم الإطارات المركزية، مديريات التربية، المعاهد الوطنية تتوفر الأرضية الرقمية على أربع مداخل تتضمن يحتوي كل مدخل على مجموعة من الخيارات الرقمية سمح بممارسة مختلف المهام . (سعاد و بومدين، 2025، صفحة 41)

4. الرقمنة في القطاع الحكومي:

الرقمنة في القطاع الحكومي تمثل تحولًا مهمًا نحو تحسين الخدمات العامة. حيث تبنت العديد من الحكومات، بما في ذلك مصالح البلدية، قطاع العدالة، البريد والمواصلات و مصالح الضرائب الأنظمة الإلكترونية التي تسهل الإجراءات الحكومية وتسرع العمليات. تتيح الأنظمة الرقمية للمواطنين تسهيل المعاملات ودفع الرسوم عبر الإنترنت، مما يقلل من الحاجة إلى الإجراءات الورقية ويُسرع من إنجاز المعاملات. كما أن هذه الأنظمة تساهم في تعزيز الشفافية والحد من الفساد، مما يعزز الثقة بين الجهات الحكومية والمواطنين.

5. الرقمنة في القطاع المالي:

ساهمت الرقمنة أيضًا في تطور القطاع المالي، لا سيما في ما يتعلق بالمدفوعات عبر الإنترنت والتحويلات المالية. أصبح بإمكان المستوردين والمصدرين دفع الرسوم إلكترونيًا باستخدام الأنظمة المصرفية الرقمية. علاوة على ذلك، تسهم التقنيات المالية في تحسين الشفافية وتقليل التكاليف التشغيلية في المعاملات المالية المرتبطة بالتجارة الدولية، بما في ذلك الرسوم الجمركية. (دية، 2024، صفحة 12)

6. الرقمنة في النقل واللوجستيات:

يشهد قطاع النقل واللوجستيات تطورًا هائلًا بفضل الرقمنة، حيث تمكن الأنظمة الرقمية من تتبع الشحنات في الوقت الفعلي، وتحسين حركة المرور، وتنظيم تدفق البضائع عبر الموانئ والمنافذ الحدودية. يتمكن أصحاب الشحنات من متابعة مواقع الشحنات عبر الإنترنت، مما يسهل عملية التخليص الجمركي. كما تسهم تقنيات مثل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والتحليل الذكي للبيانات في تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في المعاملات اللوجستية.

7. الرقمنة في الصناعة :

ساهمت الرقمنة في تحسين عمليات الإنتاج الصناعي، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل الإنترنت الصناعي للأشياء، والذكاء الاصطناعي. هذه التقنيات تمكن المصانع من مراقبة عمليات الإنتاج وتحسين الكفاءة، كما يمكنها تتبع البضائع داخل المنشآت الصناعية، ما يسهل إدخال المنتجات إلى النظام الجمركي بطريقة أسرع وأكثر دقة. (سعاد و بومدين، 2025، صفحة 32)

8. الرقمنة في قطاع الطاقة:

حتى في قطاع الطاقة، ساعدت الرقمنة في تحسين إدارة الموارد وتقليل الهدر. من خلال الشبكات الذكية والأنظمة المتقدمة للتحكم في استهلاك الطاقة، أصبح بالإمكان مراقبة وتوزيع الطاقة بشكل أكثر كفاءة، بما يساهم في تحسين عمليات التخليص الجمركي للبضائع المتعلقة بالطاقة. (دية، 2024، صفحة 81)

من خلال ما سبق نستنتج ان مجالات الرقمنة متعددة وتنتشر في العديد من القطاعات الحيوية مثل التجارة الإلكترونية، التعليم، القطاع الحكومي، النقل، الصناعة، والطاقة. الرقمنة تسهم في تحسين الكفاءة، تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف، مما يسهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. كما تسهل من التواصل بين الدول والشركات، وتوفر فرصًا لتحليل البيانات واتخاذ قرارات استراتيجية بناءً على معلومات دقيقة. وبالتالي، فإن الرقمنة تعد عاملاً محوريًا في تعزيز التقدم في مختلف المجالات.

المطلب الثالث: مزايا وتحديات التحول الرقمي

رغم ما توفره الرقمنة من فرص تطوير وتحديث، فإنها لا تخلو من صعوبات ومخاطر قد تحد من فعاليتها. ويهدف هذا المطلب إلى الموازنة بين المزايا التي يوفرها التحول الرقمي، والتحديات التي تعترضه، قصد تقديم نظرة موضوعية حول مدى جدواه وفعاليته في مختلف السياقات.

الفرع الأول: مزايا التحول الرقمي

هناك عدة مزايا للتحول القمي نذكر منها مايلي:

- بناء نماذج عمل جديدة تساعد على تبسيط الإجراءات وتقليل وقت تقديم الخدمة.
- تقليل الاتفاق الحكومي على الخدمات ، ورفع مستوى أدائها ، و ادخال خدمات جديدة.
- زيادة سرعة ومرونة ودقة تلقي الخدمة العامة ، بالإضافة إلى قلة وانعدام الأخطاء. (شديد، 2021، صفحة 18)
- زيادة الانتاج وتحسين المنتجات مما يحقق استمرارية الأعمال و الخدمات.
- تسريع طريقة العمل اليومية وزيادة جودة وكفاءة سير العمل.
- ضمان سيولة و سرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة. (تخربين و بوخرص، 2022، صفحة 24)
- توفير كم هائل من المعلومات على وسائط رقمية.
- تسهيل عملية البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل و طرق عديدة.
- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة.
- حفظ مصدر المعلومات الأصلية من التلف.
- إتاحة المعلومات لأكبر عدد من المستفيدين و المتعاملين من خلال المنصات الرقمية.
- اختصار الاجراءات الادارية يقصد بها نقص الأعمال الورقية وعدم الحاجة إلى نسخ المستندات الورقية ما اذا كانت متوفرة الكترونيا.

- الاستخدام الأمثل الطاقة البشرية اذا تم اختزان المعلومات بنسخة رقمية، وأصبحت سهلة للاستخدام، توجه الطاقات البشرية للعمل في أشغال أكثر الناحية. (أسواط، 2022، صفحة 17)

الفرع الثاني: تحديات التحول الرقمي

شملت عدة تحديات سنقوم بطرحها كالتالي:

1. **التحديات التنظيمية والتشريعية:** وتتمثل فيمايلي

أ. انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج التحول الرقمي.

ب. غياب المتابعة من قبل السلطات العليا لتطبيق مشروع الرقمنة في الإدارات الصغرى.

ج. غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بالنشاط حتى تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات.

د. قلة المعرفة الحاسوبية لدى الإداريين الذين يملكون قرار إدخال هذه التقنية داخل المؤسسة.

هـ. ندرة توفير التدريب المتخصص بشكل واسع.

و. ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق مشاريع التحول الرقمي في البنيات التعليمية.

ي. صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تتناسب العمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل. (الفحواش، 2020، صفحة 44)

2. **التحديات التقنية** : وشملت مايلي

أ. صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الآلي في البنيات داخل الإدارة.

ب. ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل الإدارة الواحدة.

ج. قدم أجهزة وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة في الإدارة نظرا للتطور السريع لها.

د. ضعف البنية التحتية للكثير من الجامعات ونقص جاهزيتها لاستقبال مثل هذه التقنية.

هـ. ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصال في الكثير من المناطق.

و. ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية وذلك لمحدودية القدرة التصنيعية وقلة الخبرات الفنية المؤهلة أو هجرتها. (الفحواش، 2020، صفحة 45)

3. **التحديات البشرية** : وتتمثل في

أ. ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي داخل الإدارة.

ب. قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة المتطورة في الإدارة.

ج. تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن التغيير يشكل تهديدا للسلطة.

د. ندرة تقديم الحوافز للعاملين للتوجه نحو النمط الرقمي.

هـ. ضعف المعرفة الكافية بتقنيات الحاسب الآلي والرهبة والخوف الذي يمتلك بعض المديرين والموظفين عند استعماله.

و. ضعف الثقة في حماية وسرية المعلومات والتعاملات الشخصية داخل البيئة الرقمية.

ي. مقاومة العاملين لتطبيق التقنية وضعف الرغبة بها، وعزوفهم عن استخدمها وضعف القناعة لديهم بسبب مخاوف نفسية وصحية إضافة إلى ميل الإنسان المقاومة التغيير. (علي و بوزكري، د س، صفحة 27)

4. **معوقات مالية** : وتتمثل في ما يلي

أ. قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البنية التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي وخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.

ب. قلة الموارد المتاحة للجامعة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة للإنفاق.

ج. قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.

د. التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الإلكترونية. (صالح و بوقلقول، 2018، صفحة 11)

5. التحديات التكنولوجية:

تقادم التكنولوجيات والمخاطر التي تهدد صحة البيانات وتنوع صيغ الملفات والأغلفة وبرمجيات التشفير وملكية التكنولوجيات والبنية الأساسية التكنولوجية وكذا عدم اتساق المعايير والمستودعات الرقمية الموثوق بها، وصون المواد السمعية البصرية والبيانات الوصفية وما إلى ذلك والخدمات المتاحة من خلال وسائط متعددة. (علي و بوزكري، د س)

6. التحديات القانونية والأخلاقية:

دقة البيانات والوثائق والسجلات واصالتها وامكانية التحقق من أصالتهما وإدارة حقوق الملكية الفكرية والحقوق الاقتصادية ومراقبة المواد المعهود بها إلى مقدمي خدمات الحوسبة الحسابية، وحماية البيانات الشخصية (منع تتبع البيانات الشخصية والحق في النسيان والحق في الانتفاع بالمعلومات وجمع الأدلة الإلكترونية والمحافظة على المعلومات الرقمية في إطار المنازعات القضائية والإيداع القانوني والمسؤولية المهنية والمؤسسية واليقين القانوني والاستثناءات التي تطبق على حقوق المؤلف لضمان (صالح و بوقلقول، 2018، صفحة 12)

7. التحديات السياسية:

عدم استقرار النظم السياسية وعدم إعطاء الحكومات درجة عالية من الأولوية البنية الأساسية التكنولوجية والنطاق المحدود للسياسات الوطنية الخاصة بالمعلومات أو عدم توفر هذا النوع من السياسات، وتدني مستوى الوعي بالتحديات السياسية في صفوف صانعي القرارات والتحديد الذاتي للشؤون الرقمية لحقوق المواطنين. (علي و بوزكري، د س، صفحة 12)

من خلال ماسبق نستنتج أن للتحول الرقمي عدة مزايا وتحديات التي قد تؤثر على إستراتيجية تطبيقها وبالمقابل على المؤسسة التي تريد تبني نموذج التحول الرقمي حيث يجب ان تكون على درجة عالية من التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي تحكم بيئة العمل الالكتروني، و أن التكنولوجيا تفتح أمامها العديد من الفرص وتقدم العديد من

المزايا، فالتحول الرقمي وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وتكلفة أقل، كما انها وسيلة أداء باحتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الإداري، كما أنها وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة اليا، وبشكل أني للأنشطة التي تتم على الموقع.

المبحث الثاني: الرقمنة في قطاع الجمارك

في ظل التوجه المتسارع نحو الرقمنة، لم يعد من الممكن إغفال انعكاسات هذا التحول على قطاع الجمارك، باعتباره أحد الركائز الأساسية في تنظيم التجارة الدولية وحماية الاقتصاد الوطني. فالرقمنة في المجال الجمركي لا تقتصر فقط على إدخال أنظمة إلكترونية، بل تشمل إعادة هيكلة شاملة لطرق العمل والتفاعل مع المتعاملين الاقتصاديين. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى توضيح كيفية تجسيد الرقمنة داخل القطاع الجمركي، من خلال الوقوف على مفهومها في هذا السياق، إبراز أهميتها، وتحديد الأهداف الاستراتيجية المرجوة من هذا التحول.

المطلب الأول:مفهوم الرقمنة في قطاع الجمارك

التحول الرقمي في المجال الجمركي يمثل نقلة نوعية في طريقة تسيير المعاملات ومراقبة تدفق السلع. ومن أجل فهم هذا التحول، يتطلب الأمر الوقوف على تعريف الاجراءات الجمركية

حيث تعرف الإجراءات الجمركية أنها إجراءات مطلوبة من قبل سلطات الجمارك، تهدف إلى الامتثال للتشريعات الجمركية فيما يتعلق بالبضائع الخاضعة للإشراف الجمركي. يتم استخدامها المعرفة حقائق وأحداث معينة، وتنظيم الانحرافات عن القاعدة القانونية وضمان المسار الطبيعي للعملية الجمركية.(Antov, 2016, p. 10)

كما يمكن القول أن الإجراءات الجمركية هي التعبير الوظيفي لسلطة الرقابة واظهار عناصرها المترابطة.

أما الرقمنة الجمركية هي تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات لتحقيق رسالة الجمارك، وهي قد تدعم عملية التخليص برمتها بدءاً من تلقى الطلبات، وقبول ومعالجة إقرارات الشحنات والسلع للاستيراد والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو جزء منها فقط. فرقمنة الجمارك تتيح إمكانات جديدة للإدارات مثل المعالجة السابقة على وصول السلع والإفراج الآلي والضمانات ويمكنها أن تيستر استخدام إدارة المخاطر، والانتقائية المستندة إلى المخاطر، وجمع البيانات، الإعداد إحصاءات التجارة الخارجية. (الجمارك، 2021)

ومما سبق نستنتج أن رقمنة الإجراءات الجمركية هي استخدام الأجهزة والأنظمة الإلكترونية في المنافذ الحدودية بغية تسهيل عمليات التجارة الدولية، والقضاء على كل مقومات الفساد داخل المنفذ الحدودي البري والبحري والجوي.

المطلب الثاني: أهمية الرقمنة الجمركية

تبرز أهمية الرقمنة الجمركية من خلال ما تتيحه من مزايا على مستوى السرعة، الشفافية، والدقة في معالجة العمليات، مقارنة بالإجراءات التقليدية، فإن الإجراءات الجمركية الإلكترونية لها أهمية كبيرة وتوفر العديد من المزايا ليس فقط للمتعاملين الاقتصاديين، ولقطاع الجمارك، وإنما للاقتصاد الوطني بشكل عام.

أولا: بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين

تمنح الإجراءات الجمركية الإلكترونية الشركات مرونة أكثر، حيث أنه لتنفيذ الإجراءات التقليدية، يجب على المصرح الجمركي أن يحضر بنفسه للجمارك المعنية خلال ساعات الافتتاح، وعلى العكس من ذلك، مع الإجراء الإلكتروني، يمكنه القيام بذلك في المكان وفي الأوقات التي تناسبه، حيث يمكنه الوصول إلى بيانات التصريح الخاصة من النظام؛ كما يتم إرسال نتائج معالجة الطلب إليه مباشرة عبر الإنترنت، مما سيتيح له أن يكون أكثر نشاطا واستقلالية في القيام بأعماله، ويكون له حرية العمل خارج ساعات العمل الجمركية العادية. بالإضافة إلى ذلك بفضل هذه الطريقة الجديدة، يمكن للشركات بشكل عام تجنب بعض النفقات المتعلقة بالإجراء، بما في ذلك السفر، وشراء نموذج الإعلان الذي يمكن طباعته الآن من المنصة والنفقات المتعلقة بإعداد الملف الجمركي، وانخفاض عدد الوثائق التي سيتم تقديمها على الورق بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه قبل، وهو ما سيسمح بتقديم الشركات خدمات أسرع للعملاء. (فريد، 2023، صفحة 42)

إن رقمنة الإجراءات الجمركية ستسمح للمتعامل الاقتصادي القيام بإجراء تخليص بضاعته في مقره الخاص، وتخضع هذه الإجراءات لإبرام اتفاقية أو الموافقة المسبقة للجمارك. (المادة3، 1999)

ثانيا: بالنسبة لإدارة الجمارك

إن تطبيق الرقمنة يسمح لإدارة الجمارك ب:

- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب نتيجة للتطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي للرسوم والضرائب والأمن المتأصل في النظام.
- تحسين عملية تحصيل الإيرادات والضوابط الإدارية.
- تحسين إحصاءات التجارة الخارجية وإتاحتها في الوقت المناسب، إذ أن البيانات التجارية هي منتج فرعي تلقائي للنظام.
- تحسين الإدارة الاقتصادية نتيجة لزيادة الشفافية والإجراءات الآلية.
- سرعة التخليص الجمركي.

- تبسيط الإجراءات والوثائق استنادا إلى المعايير الدولية.
- تقليل الفحص المادي للبضائع.
- فصل دفع الرسوم والضرائب عن التخليص الجمركي الفعلي للسلع بموجب الدفع المؤجل.
- زيادة سرعة إصدار الإقرارات الجمركية الإلكترونية من خلال مدخلات التجار المباشرة أو وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى.
- تقليل مراجعة الجمارك للمستندات والسجلات بعد الإفراج عن البضائع. (مؤتمرالأمم.المتحدةللتجارةوالتنمية، 2006)
- الرفع من كفاءة عمل موظفي الجمارك، حيث أن كفاءة ضباط الجمارك تلعب دورا مهما في ضمان حركة البضائع في السياق الذي أصبح فيه تدفق البضائع الداخلة والخارجة من الإقليم أكثر أهمية مع الاندماج التدريجي للجزائر في الاقتصاد العالمي.
- خفض التكاليف الإدارية.
- تشجع على تتبع أفضل للبضائع حيث يمكن للمشغلين معرفة الحالة في الوقت الفعلي
- تفي بالمتطلبات التنظيمية الجديدة، لا سيما في المسائل الجمركية (برنامج الجمارك الرقمية).
- جزء من برنامج تأمين البضائع، حيث يتم إرسال الرسائل المسبقة إلى الجمارك عبر الإنترنت حتى قبل بدء التدفق المادي.
- أخيرا، في سياق التنمية المستدامة، تجعل إزالة الطابع المادي من الممكن الحفاظ على البيئة باستخدام ورق. (فريد، 2023، صفحة 56)

ثالثا: بالنسبة للاقتصاد الوطني

تتجلى مزايا رقمنة الإجراءات الجمركية بالنسبة للاقتصاد الوطني في:

- تحسين وترقية الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي، حيث تشجع الرقمنة على اندماج الشركات في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع نطاق التجارة ورفع إنتاجية رأس المال وتكثيف المنافسة في السوق.
- تساعد على توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة، وهو ما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات من الحصول على البيانات إلكترونيا، بالإضافة إلى الإسهام في مكافحة التهريب والأنشطة التجارية غير المشروعة بالاعتماد على نظام الانتقائية . (حليس، 2017، صفحة 19)
- تخفيف أعباء التعامل بين إدارة الجمارك والقطاع الخاص وبقية أطراف الخدمة عن طريق عملية الربط بينها.
- تسهيل جميع الإجراءات المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير داخل المنافذ الحدودية من خلال تقليل وقت المعاملات وتكاليفها بشكل كبير مع سرعة الانجاز والإتقان، بالإضافة إلى تحسين الأمن من خلال تبسيط

إجراءات مراقبة وعبوره وتخليص البضائع، وبالتالي فأن تسهيل التجارة يمكن أن يساعد على رفع درجة النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة المبادلات التجارية وإقبال الشركات الكبرى على الاستثمار في الأسواق التي تتوفر فيها إجراءات إدارية مرنة وسريعة وميسرة . (خربيط و يوسف، د س، صفحة 25)

- تساعد الإجراءات الإلكترونية إدارة الجمارك من خلال استخدام البيانات الكبيرة المتاحة لها رصد السلوك الاحتيالي بين المستوردين، مما يمكنها من الحد من الاحتيال وتسمح بتحصيل الإيرادات المستحقة للخزينة العامة للدولة بطريقة فعالة. (صديق، 2020، صفحة 7)

من خلال ما سبق نستنتج أن الرقمنة الجمركية تعزز الشفافية والمصداقية والكفاءة، وتعمل على تحسين فعالية وكفاءة العمليات الجمركية، وتعزز التجارة الدولية والاقتصاد الوطني بشكل عام.

المطلب الثالث: الهدف من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك

لا يقتصر التحول الرقمي في الجمارك على الجانب التقني فقط، بل يعكس رؤية إصلاحية تهدف إلى تعزيز فعالية الأداء وتحقيق التكامل مع متطلبات الاقتصاد العالمي، وشهدت إدارة الجمارك في العديد من البلدان تحولاً جذريًا في طريقة عملها بفضل الرقمنة، حيث تم تبني أنظمة تكنولوجية حديثة تهدف إلى تحسين الأداء وتسهيل الإجراءات. يتمثل الهدف الأساسي من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك في تعزيز الكفاءة، تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف. هذه الأهداف لا تقتصر على تحسين العمل الجمركي الداخلي فقط، بل تشمل أيضًا تعزيز التجارة الدولية وتسهيل حركة السلع عبر الحدود.

1. تحسين الكفاءة وتقليل البيروقراطية:

إن أحد الأهداف الرئيسية لإدخال الرقمنة في إدارة الجمارك هو تحسين الكفاءة من خلال تقليل الإجراءات الورقية التقليدية، التي كانت تستغرق وقتًا طويلاً وتحتمل العديد من الأخطاء البشرية. فمع النظام الرقمي، يمكن للموظفين معالجة المعاملات الجمركية بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يؤدي إلى تسريع عملية التخليص الجمركي وتقليل الوقت الذي تقضيه البضائع في الموانئ أو نقاط التفتيش الجمركي، كما تساعد الرقمنة على تقليل البيروقراطية وهي مشكلة تعاني منها العديد من الإدارات الجمركية في بعض الدول. من خلال الأنظمة الرقمية، يمكن تقليل التفاعل البشري الذي قد يؤدي إلى تأخير المعاملات أو سوء الفهم. على سبيل المثال، يمكن تقديم التصريحات الجمركية عبر الإنترنت، مما يُمكّن من إنجاز المعاملات بشكل أسرع وبدون الحاجة إلى التواجد في المكاتب الجمركية. (فريد، 2023، صفحة 35)

2. تعزيز الشفافية والحد من الفساد:

تسعى الرقمنة أيضًا إلى تعزيز الشفافية في العمليات الجمركية. ففي الأنظمة التقليدية، كان هناك مجال أكبر للتلاعب أو التأخير في المعاملات بسبب نقص الرقابة. ولكن مع إدخال الأنظمة الرقمية، يتم توثيق جميع المعاملات إلكترونيًا، مما يساهم في الحد من الفساد أو أي ممارسات غير قانونية. تتيح الأنظمة الرقمية لجميع الأطراف المعنية، مثل

الشركات الجمركية والسلطات المختصة، مراقبة المعاملات وتتبُّع الإجراءات بسهولة، ما يعزز من مصداقية الإدارة الجمركية في نظر المتعاملين. (حليس، 2017، صفحة 20)

3. تسريع حركة التجارة الدولية:

أحد الأهداف البارزة لإدخال الرقمنة في إدارة الجمارك هو تسريع حركة التجارة الدولية. حيث أن الإجراءات التقليدية التي تعتمد على الورق كانت تمثل عائقًا رئيسيًا أمام انسيابية التجارة. من خلال الرقمنة، يتم تبسيط الإجراءات الجمركية، مثل التصريحات والوثائق اللازمة لاستيراد وتصدير السلع، مما يُسهم في تقليل الوقت اللازم لدخول البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية. وبالتالي، تعزز الرقمنة من تدفق التجارة الدولية بشكل أكثر مرونة وسرعة.

4. تحسين القدرة على جمع البيانات وتحليلها:

إدخال الرقمنة في الجمارك يوفر فرصًا جديدة لجمع البيانات وتحليلها بشكل فعال. من خلال الأنظمة الرقمية، يمكن لهيئات الجمارك جمع معلومات دقيقة عن حركة التجارة، أنماط الاستيراد والتصدير، والأنشطة الجمركية بشكل عام. هذا التحليل يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية بناءً على بيانات موثوقة، مثل تحليل المخاطر، وتحسين إدارة المخزون، وتحديد أولويات الإجراءات الجمركية. (فريد، 2023، صفحة 36)

5. تقليل التكاليف التشغيلية:

يُسهم التحول الرقمي في تقليل التكاليف التشغيلية التي كانت تتطلب في الماضي استخدام عدد كبير من الموظفين لإتمام الإجراءات الورقية. عبر الأتمتة، يمكن للأنظمة الرقمية تقليص الحاجة إلى العمل اليدوي، ما يؤدي إلى توفير الموارد البشرية واستخدامها في مهام أخرى أكثر أهمية. كما أن الرقمنة تساعد في تقليل التكاليف المرتبطة بحفظ الوثائق الورقية، إضافة إلى تقليل الحاجة إلى النقل المادي للوثائق بين المكاتب المختلفة.

6. تعزيز التكامل بين الدول:

في إطار العولمة، أصبح من الضروري أن تعمل الجمارك في مختلف الدول معًا لتسهيل التجارة. تسهم الرقمنة في تعزيز التكامل بين الدول من خلال تيسير تبادل المعلومات والبيانات بين الدول بطريقة إلكترونية. على سبيل المثال، من خلال أنظمة الربط الإلكتروني بين الجمارك الدولية، يمكن تسريع التبادل التجاري بين الدول ومراقبة حركة البضائع عبر الحدود بشكل أكثر فعالية، مما يساعد على تقليل التأخير والحد من المخاطر المتعلقة بالغش أو التهريب. (مؤتمرالأمم.المتحدةللتجارةوالتنمية، 2006)

7. تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات:

من خلال الرقمنة، يتم تحسين الخدمات الجمركية المقدمة للمواطنين والشركات. فالأنظمة الرقمية تتيح للمستوردين والمصدرين التفاعل مع الإدارة الجمركية بشكل أكثر سهولة عبر الإنترنت. يمكنهم تقديم التصريحات الجمركية، دفع الرسوم، والحصول على المعلومات المتعلقة بسلعهم عبر منصات إلكترونية، ما يقلل من الحاجة للتعاملات المباشرة أو الحضور الشخصي إلى المكاتب الجمركية.

8. الاستجابة للأزمات والطوارئ بشكل أسرع:

تساعد الرقمنة أيضًا على تحسين استجابة إدارة الجمارك في الأوقات العصيبة أو أثناء الأزمات. يمكن للأنظمة الرقمية توجيه المعاملات بشكل أسرع وبشكل مرن في حال حدوث أزمات صحية أو اقتصادية. على سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، سمحت الرقمنة للجمارك في العديد من الدول بالاستمرار في تقديم خدماتها بكفاءة رغم التحديات. (فريد، 2023، صفحة 37)

من خلال ما سبق نستنتج ان الهدف الأساسي من إدخال الرقمنة في إدارة الجمارك في تحسين الكفاءة تقليل التكاليف، زيادة الشفافية وتعزيز حركة التجارة الدولية من خلال التحول الرقمي، يصبح العمل الجمركي أكثر فعالية، ما يسهم في تحقيق بيئة تجارية أكثر مرونة وأقل تعقيدًا. إلى جانب ذلك، تتيح الرقمنة تحسين القدرة على جمع وتحليل البيانات، مما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة، ويُسهم في تسهيل التجارة الدولية وتقليل المخاطر الجمركية.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وأحد المؤشرات الهامة لانفتاح الدول على ا لاقتصاد العالمي. وفهم هذا المجال يتطلب الإلمام بجملة من المفاهيم الاقتصادية التي تحكمه، إلى جانب التعرف على العوامل المؤثرة في تطوره، والدور الذي تلعبه السياسة الجبائية والجمركية في تنظيمه. لذلك، يسعى هذا المبحث إلى تقديم أرضية نظرية للتجارة الخارجية من خلال التطرق إلى تعريفها، العوامل التي تدفع نحو توسعها، وأهم الرسوم والضرائب التي تؤطرها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم. (دياب، 2010، صفحة 11)وتهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية الدولية كحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، كما مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل سلع أو رؤوس أموال بهدف إشباع الحاجات.

يمكن القول إن التجارة الخارجية تمثل صور التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق منافع متبادلة. (السريتي، 2009، صفحة 9)

كما تع تعريفها على أنها عملية التجارة التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى المتمثلة بالسلع المادية والخدمات والنقود والايدي العاملة.

وهي كذلك عبارة عن عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت سلع وخدمات منظورة أو غير منظورة (فرحان و المشهداني، 2017، صفحة 32)

وتمثل التجارة الخارجية كلا من عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها، ولها صور ثلاثة تتمثل في إنتقال السلع الأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد أو حكومات ومنظمات اقتصادية لوحدات سياسية مختلفة، وتسمى بالتجارة الدولية أو التجارة العالمية أحيانا.

ويمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه خدمات التأمين الدولي، حركة السفر والسياحة العالمية الخدمات المصرفية الدولية حقوق نقل الملكية الفكرية، وكذلك نقل التكنولوجيا. (أحمد، 2020، صفحة 54)

من خلال ما سبق نستنتج أن التجارة الداخلية هي عملية انتقال السلع والخدمات داخل حدود الدولة ، وهي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى، وتُعرَّف بأنّها تبادل

الخدمات، ورؤوس الأموال، والسلع عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية، وتُشكّل التجارة الخارجية جزءاً مهماً من اقتصاد أغلب دول العالم، كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: عوامل تطور التجارة الخارجية

تعتبر مشكلة الندرة في ضرورة إشباع حاجيات المواطنين هي السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية وتطورها، فنجد أن العديد من السلع لا تستطيع أي دولة إنتاجها بينما هي في حاجة لها. لكن في نفس الوقت هذه السلع تنتجها دول ارة كبيرة زائدة عن الاستهلاك المحلي وبجودة عالية وتكلفة أقل، وهذا ما يعرف بالتقسيم العمل والتخصص الدولي.

كما أن دول العالم تتفاوت بينها من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، ففي حين تتركز هذه الهبات والسلع في مناطق دون أخرى تعمل التجارة الخارجية على توزيعها بين الجميع، فهي بالتالي تقضي على الفوارق وتمكن من إشباع حاجات المواطنين، على نحو أفضل أو أكثر فعالية. (أحمد، 2020، صفحة 31) والشكل التالي يوضح لنا تطور حجم التجارة الخارجية عالميا.

الشكل رقم (01) : تطور التجارة العالمية حسب المناطق

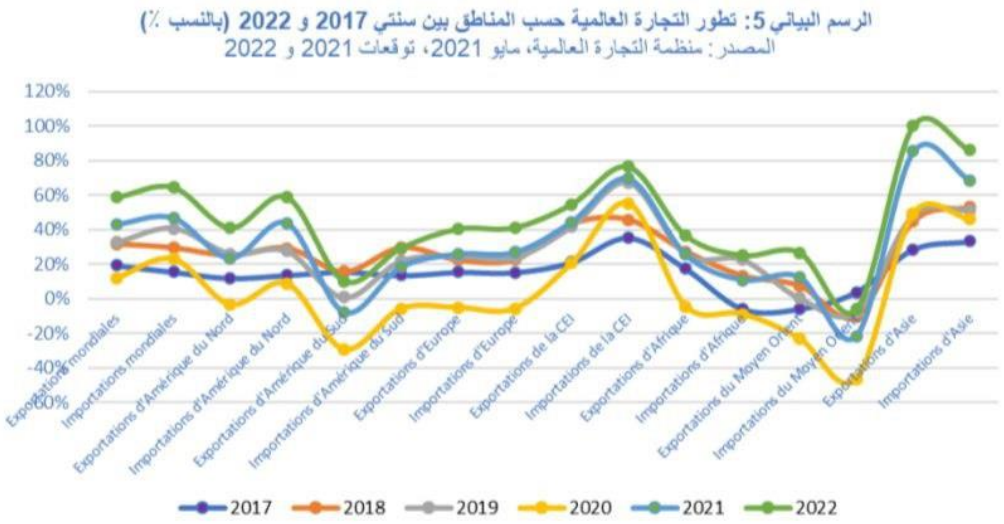

المصدر: (CIDC، 2021، صفحة 8)

وسنحاول أن نحصر عوامل تطور التجارة الخارجية فيمايلي:

أولا: التفاوت في عرض العمل ورأس المال تتفاوت موارد الدول الطبيعية والبشرية ورؤوس الأموال، فنجد بعض الدول تتوفر على طاقة هائلة من المورد البشري ولكنها تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة للصناعة فتتجه بذلك للصناعات الخفيفة وهي لا تتطلب مهارات فنية عالية ولرؤوس الأموال ضخمة مقارنة بالصناعات الثقيلة، وعكس ذلك فقد يقل عرض العمل في بعض الدول عند الحد الأدنى في حين يزيد رؤوس الأموال مثل بعض الصناعات الكبرى وعليه فإنها ستتجه إلى الصناعات الثقيلة.

ثانيا: الظروف الطبيعية والمناخية تختلف الظروف الطبيعية من بلد لآخر، فمناخ بعض الدول يساعدها على الزراعة مثلا نظرا لكمية الأمطار عكس بعض الدول التي يكون مناخها جافا، كذلك نجد أن بعض الدول تزخر بموارد طبيعية هامة كالنفط والغاز مثلا، أين تتخصص في إنتاجها وتحقق فائضا فتقوم بتصديره. (أحمد، 2020، صفحة 32)

ثالثا تكاليف النقل: لتكاليف النقل أهمية كبيرة لتوزيع إنتاجها انطلاقا من مكان إنتاجها إلى أسواق بيعها، فهي تضاف إلى تكاليف إنتاج السلع ومن ثم ارتفاع المنها، لذلك فإن بعض الدول تسعى لإقامة بعض صناعاتها قرب الموانئ بهدف تخفيض تكلفة نقل هذه السلع وتسهيل تسويقها، كما تقوم بعض الدول بإقامة المصانع قرب مكان استخراج الموارد الأولية للخام التي تستعملها في الصناعة وذلك من أجل الاقتصاد في تكاليف النقل.

لذلك فإن المنتجين يحاولون التخصص والتوجه إلى المنتجات التي تسهل نقلها إلى الأسواق، لذلك نجد أن تكاليف النقل تؤثر على القدرة الكلية التي تتمتع بها الدولة في التخصص، بحيث تتخصص بعض الدول في إنتاج سلعة معينة، إلا أن ارتفاع تكاليف نقل هذه السلع قد يفقدها ميزة التخصص هذه.

رابعا: التباين في الأسعار في جميع الحالات تجد أن المستهلك يبحث عن السعر المنخفض للسلع، عكس المنتج الذي يبحث على أعلى الأسعار، فعند توفر السلعة في دولة ما سوف يكون سعرها منحفضا، وعندما تكون نادرة في دولة أخرى يكون سعرها مرتفعا، وهذا يؤدي إلى انتقال السلعة من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية حيث السعر المرتفع، وبالتالي يحقق المستهلك أقصى إشباع بأقل تكلفة، في حين يحقق المنتج ربحا أعلى خلافا لو انه اقتصر على السوق الداخلية.

خامسا: اختلال الميول والأذواق الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل بلدان العالم يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتتزايد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد.

خامسا: التعاون الدولي في العلاقات الاقتصادية الخارجية يمارس التعاون الدولي دورا هاما، إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات السابقة. (أحمد، 2020، صفحة 34)

من خلال ما سبق يتضح لنا ان التجارة الخارجية تخضع لجملة من المؤثرات التي تسهم في توسعها أو انكماشها، سواء كانت داخلية أو خارجية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه العوامل التي تؤطر ديناميكية المبادلات التجارية الدولية.

المطلب الثالث: الضرائب والرسوم الجمركية

تشكل الضرائب والرسوم الجمركية أحد الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول لتنظيم التجارة الخارجية، من خلال تحقيق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وتحصيل الإيرادات.

الفرع الأول: تعريف الضرائب الجمركية

الضرائب الجمركية هي مبالغ مالية تفرض من قبل الدولة على السلع والبضائع عند عبورها الحدود الوطنية، سواء عند الاستيراد أو التصدير، وتصنف ضمن الضرائب غير المباشرة، حيث تُضاف قيمتها إلى سعر السلعة وتُدفع من قبل المستورد أو المصدّر، لكن عبئها يحمل عادة للمستهلك النهائي، والضرائب أداة سيادية في يد الدولة، تُمكّنها من التحكم في تدفّق السلع من وإلى البلاد، وتنظيم التجارة الخارجية، إلى جانب دورها الحيوي في تمويل الميزانية العمومية. (حليس، 2017، صفحة 20)

وتعد التعريفة الجمركية جزءا أساسيا من لوائح التجارة الدولية، وتستخدم لتنظيم وضبط تدفق السلع بين الدول، ويتم تحصيلها بناء على نوع البضائع وكميتها والبلد الذي تأتي منه.

وعلى مر التاريخ ساعدت التعريفة الجمركية في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية. (السريتي، 2009، صفحة 101)

الفرع الثاني: أهمية الضرائب الجمركية

تكتسي الضرائب الجمركية أهمية بالغة على مستويات متعددة:

1. **تعزيز موارد الدولة:** تعتبر مصدرًا ثابتًا ومهمًا من مصادر تمويل الخزينة العامة، خاصة في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية بشكل كبير.
2. **حماية الإنتاج المحلي:** تساعد في حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية، عبر رفع تكلفة المنتجات الأجنبية، بما يمنح الأفضلية للمنتج المحلي.
3. **ضبط الميزان التجاري:** تستخدم كأداة للحد من العجز في الميزان التجاري، من خلال تقنين الواردات وتوجيهها حسب الحاجات الاقتصادية.
4. **أداة للسياسة الاقتصادية:** تمكن السلطات من توجيه الاقتصاد عبر تشجيع بعض القطاعات أو الحد من سلع معينة، ضمن أهداف اقتصادية أو اجتماعية محددة. (فرحان و المشهداني، 2017، صفحة 36)

الفرع الثالث: أنواع الضرائب الجمركية

تتنوع الضرائب الجمركية حسب أهدافها وطريقة تطبيقها، وتشمل:

1. **الضرائب الجمركية الحمائية:** تفرض لحماية الصناعات الوطنية من المنتجات الأجنبية المنافسة، وغالبًا ما تكون مرتفعة.

2. **الضرائب الجمركية التعويضية:** تستخدم لمعادلة الفروقات الناتجة عن الدعم أو الامتيازات التي تحصل عليها المنتجات الأجنبية في بلدانها الأصلية.
3. **الضرائب الجمركية التفضيلية:** تمنح ضمن اتفاقيات تجارية بين دول أو تكتلات اقتصادية، حيث يتم تخفيض أو إلغاء الرسوم بين الأطراف المتعاقدة.
4. **الضرائب الجمركية المؤقتة:** تفرض لفترات محددة لحماية قطاع معيّن أو لمعالجة اختلالات اقتصادية ظرفية.
5. **الضرائب الجمركية العقابية أو الانتقامية:** تفرض كرد فعل على سياسات تجارية غير منصفة أو ممارسات تُعتبر ضارة باقتصاد الدولة، (فرحان و المشهداني، 2017، صفحة 40)كمثال على ذلك قرار رئيس الولايات المتحدة الامريكية بفرض رسوم باهضة يتجاوز البعض منها 100 % على دولة الصين.

من خلال ما سبق نستنتج ان الضرائب الجمركية تعد أحد الركائز الأساسية في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، لما لها من دور في تعبئة الموارد، حماية الاقتصاد الوطني، وتنظيم المبادلات التجارية الخارجية. تتنوع أهدافها بين الحمائية والمالية والسياسية، وتُستخدم كوسيلة فعّالة للتحكم في السوق الداخلي والتفاعل مع البيئة التجارية الدولية.

المطلب الرابع: العلاقة بين رقمنة الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية

في ظل ما سبق عرضه من مفاهيم حول الرقمنة والجمارك والتجارة الخارجية، يبرز تساؤل محوري حول طبيعة العلاقة التي تربط بين رقمنة الجمارك وتيسير التبادل التجاري عبر الحدود. إذ أن تبني الحلول الرقمية في المجال الجمركي يُتوقع أن يسهم بشكل فعّال في تسريع الإجراءات، تحسين الشفافية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالتجارة الخارجية. من هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه العلاقة من خلال عرض كيفية مساهمة الرقمنة في تبسيط الإجراءات الجمركية، استعراض التقنيات المعتمدة في هذا السياق، والتطرق إلى بعض التجارب الدولية التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

الفرع الأول: مساهمة الرقمنة في تبسيط الإجراءات الجمركية

في عالم يسعى إلى تسريع وتيرة التبادل التجاري، أصبحت الرقمنة أداة حيوية لتبسيط الإجراءات الجمركية. ويستعرض هذا المطلب الكيفيات التي تتيح من خلالها التقنيات الرقمية تجاوز التعقيدات الإدارية التقليدية.

تُعتبر الإجراءات الجمركية من بين أهم مراحل التبادل التجاري الدولي، لكنها كثيراً ما كانت تواجه انتقادات بسبب تعقيدها وكثرة الوثائق المطلوبة وطول مدة المعالجة. في هذا الإطار، جاءت الرقمنة كوسيلة فعالة لتجاوز هذه العراقيل وتحسين أداء الإدارات الجمركية. فالتحول الرقمي في الجمارك لا يقتصر على استخدام الحاسوب أو الأنظمة الإلكترونية فقط، بل يشمل إعادة تنظيم كاملة لكيفية تنفيذ العمليات الجمركية بشكل أكثر سرعة وشفافية.

أول مساهمة للرقمنة تتمثل في التقليل من المعاملات الورقية، حيث تم استبدال التصريحات والوثائق التقليدية بإجراءات إلكترونية يتم إرسالها عبر الإنترنت. هذا الأمر يسمح للمستوردين والمصدرين بإرسال ملفاتهم ومتابعتها عن بُعد، دون الحاجة إلى التنقل أو التعامل اليدوي مع الوثائق، مما يختصر الوقت ويقلل من احتمال ضياع المستندات أو تزويرها. (نجاة.ن، 2023، صفحة 21)

ثانياً، توفر الرقمنة إمكانية المعالجة الفورية للملفات حيث تعمل الأنظمة الإلكترونية الجمركية على استقبال المعلومات وتحليلها تلقائياً، دون انتظار تدخل الموظف في كل مرحلة. هذه الطريقة تتيح تسريع عملية الإفراج عن البضائع، خاصة عندما تكون البيانات المقدمة صحيحة وكاملة. (عكاشة و سنوسي، 2025، صفحة 55)

كما ساهمت الرقمنة في تقليل الاحتكاك بين المتعاملين والموظفين، مما يؤدي إلى الحد من بعض الممارسات السلبية كالرشوة أو المحاباة. فبفضل النظام الإلكتروني، تتم المعالجة بطريقة آلية، وفق معايير موحدة تطبق على الجميع، مما يعزز الشفافية والمساواة بين المتعاملين الاقتصاديين(Soumare, 2019, p. 19) .

ومن بين أهم الابتكارات الرقمية في هذا المجال، نجد نظام إدارة المخاطر، الذي يسمح بتصنيف الملفات حسب درجة خطورتها. فالملفات التي تُظهر البيانات أنها مطابقة ولا تحتوي على مؤشرات خطر، تُمنح معالجة سريعة، في حين تُوجَّه الملفات المشبوهة إلى التفتيش أو التدقيق. هذه الآلية تُعتبر مفيدة جداً في تقليص عدد المعاملات التي تتطلب مراقبة ميدانية، ما يسرّع من حركة السلع ويقلل من الازدحام في الموانئ والمطارات. (محمد، 2016، صفحة 25)

أيضاً، تتيح الرقمنة الربط الإلكتروني بين الجمارك وباقي المؤسسات مثل شركات النقل، البنوك، الهيئات الرقابية، والموانئ. هذا الترابط يُسهل تبادل المعلومات بين الأطراف المختلفة في وقت قصير، ويسمح بتنسيق الجهود، مما يُقلل من التأخير ويزيد من فعالية الإجراءات الجمركية.

وكذلك الاستعانة بالذكاء الإصطناعي لتسهيل معاملاتها من خلال عدة خطوات نوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): خطوات اعتماد الذكاء الإصطناعي في الجمارك

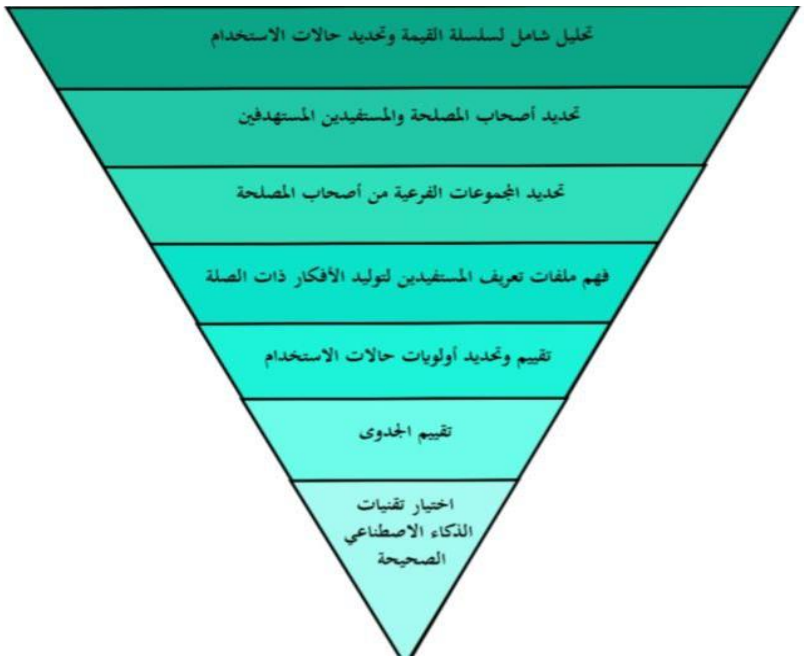

المصدر: (غزالي، 2024، صفحة 129)

ومن جهة أخرى، ساعدت الرقمنة على تحسين العلاقة بين الإدارة الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين، من خلال إطلاق منصات إلكترونية تفاعلية، تمكّنهم من تقديم شكاوى، الحصول على معلومات محدثة، وتتبع وضعية ملفاتهم لحظة بلحظة. هذا النوع من الخدمات يعزز الثقة بين الطرفين، ويخلق بيئة تجارية مشجعة على الاستثمار.

ورغم هذه الإيجابيات، يبقى نجاح الرقمنة في تبسيط الإجراءات الجمركية مرهونا بعدة عوامل، من بينها توفر بنية تحتية تقنية متطورة، وتكوين مستمر للموظفين على استعمال الأنظمة الرقمية، إلى جانب ضرورة وجود إطار قانوني وتنظيمي يواكب هذه التحولات ويوفر الحماية اللازمة للمعاملات الإلكترونية. (خليل، 2022، صفحة 82)

ومما سبق نستنتج ان الرقمنة أصبحت اليوم عنصراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه في تطوير العمل الجمركي وتسهيل حركة التجارة، كما أنها تمثل خطوة مهمة نحو بناء إدارة حديثة تعتمد على الكفاءة والشفافية.

الفرع الثاني: تقنيات الرقمنة المستخدمة في الجمارك

مع تطور التكنولوجيا وارتفاع حجم المبادلات التجارية، أصبح من الضروري اعتماد أدوات وتقنيات رقمية متطورة داخل الإدارات الجمركية لتسهيل العمل وتحقيق أهداف أكثر دقة وفعالية. وقد أدت هذه الحاجة إلى اعتماد مجموعة من الأنظمة والمنصات الرقمية، التي أصبحت اليوم تُشكل العمود الفقري للعمل الجمركي الحديث، وتمثلت هذه التقنيات فيمايلي:

1. **أنظمة التصريح الإلكتروني**: وهي من أهم الأدوات التي ساعدت في الانتقال من المعاملات الورقية إلى الرقمية. تتيح هذه الأنظمة للمستوردين والمصدرين تقديم التصريحات الجمركية عبر الإنترنت من خلال منصات مخصصة. يمكن من خلالها تحميل الوثائق، إدخال البيانات، ومتابعة حالة الملف خطوة بخطوة.

هذا النوع من التصريح يُقلل من الأخطاء، ويُسرّع عملية التخليص الجمركي، ويُجنّب المتعاملين التنقل إلى المكاتب الجمركية. (فريال، 2021، صفحة 65)

2. **أنظمة إدارة المخاطر الآلية**: والتي تعتمد على تحليل البيانات المتعلقة بالسلع والمرسلين والمستوردين لتحديد درجة الخطورة. هذه الأنظمة تعتمد على قواعد ذكية، وغالباً ما تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي أو التعلم الآلي لتحديد الملفات التي تحتاج إلى تفتيش دقيق. بهذه الطريقة، يمكن تسريع إجراءات السلع "منخفضة الخطورة" والتركيز على السلع التي قد تُمثل تهديداً صحياً، أمنياً، أو اقتصادياً.
3. **نظام التتبع الإلكتروني للبضائع**: والذي يسمح للسلطات الجمركية بمتابعة حركة السلع من لحظة دخولها الميناء أو الحدود إلى غاية وصولها إلى وجهتها النهائية. يتم ذلك من خلال استخدام الرموز الشريطية (Barcodes)أو تقنيات تحديد الموقع الجغرافي (GPS) وحتى أجهزة تحديد الهوية بترددات الراديو (RFID). هذا النوع من المراقبة يعزز الشفافية ويساعد في الكشف المبكر عن أي محاولة للتهريب أو التلاعب. (فريد، 2023، صفحة 42)
4. **تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل الذكي للبيانات**: وهذا لتحسين القدرة على اتخاذ القرارات، توقع المخاطر، ومتابعة أداء الموظفين والمتعاملين الاقتصاديين. (فريد، 2023، صفحة 54) كاستخدام الذكاء الاصطناعي لتفسير صور الأشعة السينيةX-Ray من أجل مواكبة الزيادة الهائلة في حجم البضائع والمعاملات التي تعبر حدودها، تسعى وكالات الجمارك إلى المزيد من الحلول المبتكرة التي تسمح لها بإنجاز المزيد من العمل بموارد أقل، في هذا السياق يعد الذكاء الاصطناعي ابرز هذه الحلول، حيث يتم تحليل البرنامج لصور الأشعة السينية للحاويات وبهذا يتعلم كيفية التعرف على العناصر المستهدفة من عمليات المسح السابقة، تعتمد هذه العملية على قاعدة بيانات ضخمة وغنية لجميع الصور التي تم مسحها ضوئيا في الماضي والتي يتم استخدامها لتدريب البرنامج على أن يكون البرنامج قادرا . على تنبيه ضباط الجمارك وتوجيههم للتحقق من أي عناصر مشبوهة بدوما في القيام بالتفتيش التدخلي للحالات العالية المخاطر، لا تكتفي وكالة الجمارك بسنغافورة بابتكار نظام تكي يلائم احتياجاتها ويعزز من قدراتها، بل تسعى إلى تسويق النظام المبتكر إلى وكالات الجمارك الأخرى عبر العالم مستقبلا بعد تطويره وتحويله إلى منتج قابل للتسويق كأحد أهم الحلول الجمركية التي تعزز من قدرات الجمارك في جانب تسهيل التجارة المشروعة، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (03): لمحة عن طريقة فحص الحاويات بالاشعة السينية

المصدر: (غزالي، 2024، صفحة 130)

5. **الربط البيني المعلوماتي بين مختلف الجهات المعنية**: مثل الموانئ، البنوك، شركات النقل، وهيئات الرقابة الصحية أو البيئية. ويتم ذلك من خلال منصات إلكترونية موحدة، تُمكّن هذه الجهات من تبادل المعلومات والوثائق في وقت حقيقي، ما يُساهم في تسريع الإجراءات وتقليص التداخلات الإدارية.
6. **بوابات الدفع الإلكتروني**: التي سمحت للمتعاملين بدفع الرسوم والضرائب الجمركية عن بعد، باستخدام بطاقات الدفع أو التطبيقات المصرفية. هذا الإجراء لم يُسهّل فقط العمليات، بل قلل أيضاً من التعامل النقدي المباشر، ما ساعد في محاربة الفساد وتحقيق الشفافية. (فريال، 2021، صفحة 66)
7. **أنظمة الأرشفة الإلكترونية**: لحفظ جميع الوثائق الجمركية بطريقة منظمة وآمنة. هذه الأنظمة تُسهّل العودة إلى الملفات عند الحاجة، وتقلل من خطر ضياع الوثائق أو تزويرها.

من خلال ما سبق نستنتج ان اعتماد هذه التقنيات الرقمية المتعددة يُشكّل نقلة نوعية في طريقة عمل الإدارات الجمركية، ويساعد على تحسين الأداء، تسريع المعاملات، وتعزيز المصداقية والرقابة. لكن نجاح هذه الأدوات يبقى مشروطاً بجاهزية البنية التحتية الرقمية، ومدى تكيف الموظفين والمتعاملين معها.

الفرع الثالث: تجارب دولية في رقمنة الجمارك

تعد التجارب الدولية مرجعاً أساسياً لاستخلاص الدروس وتكييف الممارسات الناجحة مع السياقات المحلية. ويعرض هذا المطلب نماذج مختارة من دول سباقة في رقمنة الجمارك، مثل فرنسا تونس و سنغافورة التي اعتمدت الأنظمة الرقمية في جماركها.

1. **تجربة فرنسا**: فرنسا تُعتبر من الدول الرائدة في تطبيق الرقمنة على مستوى الإدارة الجمركية. حيث طورت نظامDELTA الذي يعني النظام المدمج للتخليص الجمركي الآلي، وهو منصة إلكترونية متكاملة تهدف

إلى تسريع الإجراءات الجمركية من خلال تقديم التصريحات الجمركية بشكل إلكتروني. هذا النظام يُمكّن المتعاملين من تقديم البيانات الجمركية ودفع الرسوم عبر الإنترنت، مع إمكانية متابعة الوضعية الحالية للملفات بشكل لحظي. بفضل هذا النظام، استطاعت فرنسا تقليل فترة التخليص الجمركي وتبسيط الإجراءات، مما ساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. (الشحن التقليدي deltag، 2025)

2. **تجربة تونس:** في تونس، تم اعتماد نظام"TUNAC" وهو (نظام تصاريح التخليص الجمركي التونسي) الذي يُعد من الأنظمة الرقمية المبتكرة لتحسين العمليات الجمركية. هذا النظام يعرض عملية التحول الرقمي بشكل شامل، حيث يتمكن المتعاملون من تقديم التصريحات الجمركية إلكترونيًا، ودفع الرسوم، والحصول على التراخيص اللازمة في وقت قياسي. كما يعمل النظام على تسريع الإجراءات وتحقيق الشفافية في المعاملات. وقد ساعد هذا النظام في تقليص الوقت الذي تستغرقه الإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية التي كانت تستهلك وقتاً طويلاً وتعرضها للأخطاء. (سافر، 2025)
3. **تجربة سنغافورة:** تعد سنغافورة نموذجاً متقدماً في مجال الرقمنة الجمركية، حيث اعتمدت على نظام TradeNet، وهو أول نظام إلكتروني متكامل في منطقة جنوب شرق آسيا. هذا النظام يسمح بربط جميع الأطراف المعنية في عملية التجارة (الجمارك، الهيئات الرقابية، الموانئ، شركات النقل، وغيرها) عبر منصة واحدة. يتيح TradeNet للمستوردين والمصدرين تقديم جميع الوثائق اللازمة والتصريحات الجمركية إلكترونيًا، مما يقلل من الحاجة للتعاملات الورقية ويُسرع من عملية التخليص الجمركي. كما أن النظام يشمل آليات لتدقيق الوثائق بشكل آلي من خلال الربط مع أنظمة إدارة المخاطر، ما يعزز من دقة الإجراءات ويسهم في تسريع عمليات التصدير والاستيراد(Customs, 2021) . والشكل التالي يوضح ريادة سنغفورة وفقا لمؤشر تسهيل التجارة

الشكل رقم(04) :أداء الجمارك السنغافورية وفقا لمؤشر تسهيل التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي

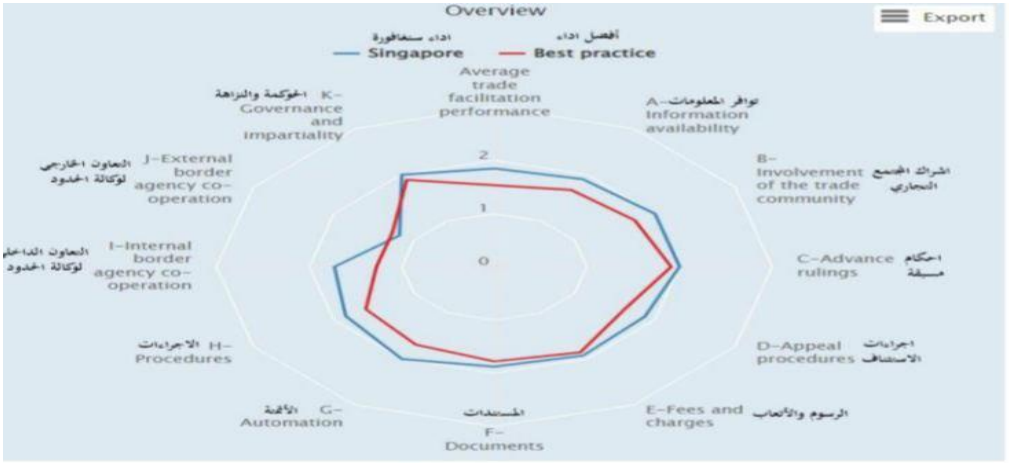

المصدر:(OECD, 2024)

من خلال ما سبق نستنتج أن الرقمنة تساهم في تحسين كفاءة الإدارة الجمركية، من خلال تقليل مدة التخليص الجمركي، وتحقيق مزيد من الشفافية في العمليات. تجارب فرنسا، تونس، وسنغافورة تثبت أن الاعتماد على الأنظمة الرقمية يمكن أن يؤدي إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالتجارة وتحسين المناخ الاستثماري. كما أن هذه التجارب تُظهر أهمية الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وضرورة تدريب العاملين على الأنظمة الإلكترونية لضمان الاستخدام الفعّال لهذه التقنيات. وفي الوقت نفسه، يُعتبر التعاون بين مختلف الأطراف المعنية في التبادل التجاري من أهم العوامل التي تسهم في نجاح هذه الأنظمة الرقمية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تم التأسيس لإطار مفاهيمي شامل يمكّن من فهم التحولات الجارية في بيئة الأعمال الدولية في ظل الرقمنة، خاصة على مستوى إدارة الجمارك والتجارة الخارجية. وقد بيّن التحليل أن الرقمنة لم تعد خياراً تقنياً فحسب، بل أصبحت توجهاً استراتيجياً يفرض نفسه على مختلف القطاعات، لما توفره من مزايا تتعلق بتسريع الإجراءات، تحسين الشفافية، وتقليص التكاليف، رغم ما يرافق ذلك من تحديات تتعلق بالبنية التحتية، التكوين البشري، والأمن المعلوماتي.

وقد تم التركيز على قطاع الجمارك كواحد من المجالات التي استفادت بشكل كبير من تقنيات الرقمنة، من خلال تطوير أنظمة إلكترونية متقدمة تسهم في تحسين مراقبة تدفق السلع، وتسهيل المعاملات مع المتعاملين الاقتصاديين، مع المحافظة على الأهداف السيادية للدولة. كما تم التطرق إلى الأبعاد الأساسية للتجارة الخارجية، باعتبارها المتأثرة والمستفيدة في آن واحد من رقمنة الجمارك، من حيث تسريع المعاملات وتقليص العراقيل الإدارية والجمركية.

وفي الأخير تم ابراز العلاقة بين رقمنة الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية، حيث أظهرت التجارب الدولية أن الاستثمار في التحول الرقمي داخل الإدارات الجمركية ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على القدرة التنافسية للدول، ويعزز من اندماجها في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني

تمهيد:

شهدت إمارة دبي خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية وتكنولوجية عميقة، جعلتها واحدة من أبرز المراكز التجارية والمالية في منطقة الشرق الأوسط والعالم. ويُعَدُّ قطاع التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في منظومة التنمية الاقتصادية للإمارة، حيث ساهمت السياسات الاقتصادية الليبرالية، والبنية التحتية المتقدمة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، في تعزيز مكانة دبي كمحور تجاري عالمي. ومن بين العوامل الجوهرية التي ساعدت في هذا التطور اللافت، تبرز الرقمنة كعنصر حاسم في دعم الأداء الفعّال لمختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع الجمارك، الذي يُعد حلقة وصل محورية بين الأنشطة التجارية الدولية وبيئة الأعمال المحلية.

فقد أدركت حكومة دبي مبكرًا أهمية التحول الرقمي كأداة لتحسين الكفاءة، وتسريع العمليات، وتقليل التكاليف، وتعزيز الشفافية. وقد شهد قطاع الجمارك في الإمارة، منذ مطلع الألفية الثالثة، مسارًا متصاعدًا من التحديث والرقمنة، شمل إطلاق العديد من المبادرات والأنظمة الذكية التي هدفت إلى تسهيل حركة التجارة، وتعزيز الرقابة، وزيادة القدرة التنافسية لدبي على المستوى العالمي.

حيث يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية للعلاقة بين الرقمنة في قطاع الجمارك وتطور التجارة الخارجية في دبي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية مترابطة وهي كالتالي:

- المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في دبي خلال الفترة 2000-2024
- المبحث الثاني: واقع الرقمنة في جمارك دبي خلال الفترة 2000-2024
- المبحث الثالث: أثر الرقمنة على مؤشرات أداء التجارة الخارجية والعمليات الجمركية في دبي خلال الفترة 2000-2024.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في دبي خلال الفترة (2000-2024)

تعد التجارة الخارجية من المؤشرات الحيوية لقياس مدى انفتاح اقتصاد دولة أو إمارة ما على الأسواق العالمية، كما تعكس في الوقت ذاته درجة اندماجها في سلاسل الإمداد والتوريد الدولية. وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، وبنيتها التحتية المتقدمة، نجحت دبي في ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتجارة، مستفيدة من سياسات اقتصادية مرنة ومحفزة. ويأتي هذا المبحث ليسلط الضوء على تطور التجارة الخارجية للإمارة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2024، عبر تحليل مكونات التجارة الرئيسية، المتمثلة في الصادرات، الواردات، والميزان التجاري، وذلك للوقوف على أبرز التحولات التي شهدتها هذه المؤشرات خلال ربع قرن من الزمن، والربط بينها وبين التوجهات الاقتصادية الكبرى في الإمارة.

المطلب الأول: تحليل تطور إجماليالصادرات في امارة دبي خلال الفترة (2000-2025)

يمثل إجمالي الصادرات في دبي أحد المؤشرات الحيوية التي تعكس نشاط الإمارة التجاري والاقتصادي على مدى السنوات الماضية. ويتكون هذا الإجمالي من فرعين أساسيين هما: الصادرات المحلية وإعادة التصدير، حيث تلعب دبي دورًا محوريًا كمركز تجاري عالمي بفضل بنيتها التحتية المتطورة وموقعها الاستراتيجي.

الفرع الأول: تحليل تطور الصادرات في امارة دبي خلال الفترة (2000-2025)

تعد الصادرات أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، كما تمثل مؤشرًا مهمًا على قدرة الاقتصاد على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الخارجية. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور الصادرات في إمارة دبي خلال الفترة 2000-2024، من حيث القيمة والنوع والأسواق المستقبِلة، وذلك لرصد التحولات التي طرأت على التركيبة القطاعية للصادرات، وتحديد مدى نجاح الإمارة في تنويع صادراتها وتعزيز مكانتها كمركز تجاري عالمي، والجدول التالي يوضح قيمة صادرات إمارة دبي خلال الفترة (2000-2024)

الجدول رقم (01): قيمة صادرات إمارة دبي خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة:مليون درهم

السنة	قيمة الصادرات	السنة	قيمة الصادرات
2000	7512	2013	126024
2001	8169	2014	99739
2002	8942	2015	132215
2003	10348	2016	143654
2004	10970	2017	123661
2005	11228	2018	109728

2006	18258	2019	125007
2007	27071	2020	144929
2008	42641	2021	95636
2009	52420	2022	93656
2010	67962	2023	162325
2011	98064	2024	165651
2012	148486		

المصدر: مركز دبي للإحصاء

ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي

الشكل رقم(05): منحنى بياني لقيمة صادرات دبي خلال الفترة (2000-2024)

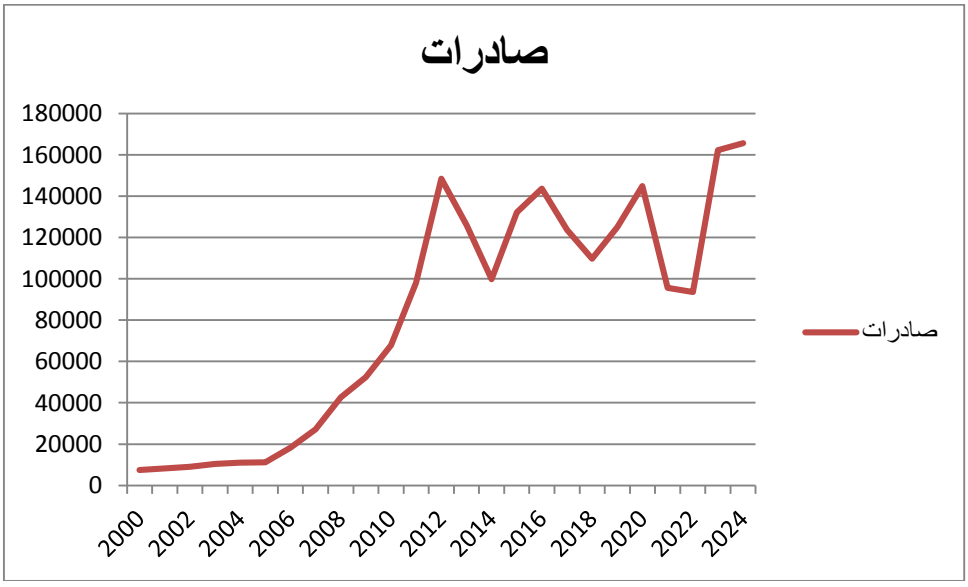

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل الموضحان أعلاه يتضح لنا :

-الفترة 2000 – 2005: النمو المستقر والمتدرج :

في بداية الفترة، سجلت صادرات دبي نمواً متواضعاً ومستقراً، حيث بدأت الصادرات من حوالي 7,513 مليون درهم في 2000، ووصلت إلى 11,228 مليون درهم في 2005. هذا النمو يعكس توسعاً تدريجياً في أنشطة التجارة مع بداية تأسيس مناطق حرة جديدة في دبي، بالإضافة إلى تحسن بيئة الأعمال والاستثمار التي جذبت المزيد من الاستثمارات الأجنبية. خلال هذه الفترة، لم تكن هناك تقلبات كبيرة، حيث استفادت دبي من استقرار الاقتصاد العالمي نسبيًا، وبدأت تبني بنيتها التحتية لتكون مركزا تجاريا إقليميا (ماجد و الهاشمي، 2016، صفحة 102)

- الفترة 2006 – 2012: النمو السريع والقفزات الكبيرة.

شهدت صادرات دبي قفزات كبيرة بين 2006 و2012، حيث ارتفعت من 18,258 مليون درهم إلى ذروة بلغت حوالي 148,486 مليون درهم في 2012. هذا الارتفاع القوي جاء نتيجة تنفيذ مشاريع ضخمة في البنية التحتية، مثل تطوير ميناء جبل علي ومطار دبي الدولي، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي على النفط والمنتجات المرتبطة بالإمارات. (ماجد و الهاشمي، 2016، صفحة 107)كما استفادت دبي بشكل كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في قطاعات العقارات والخدمات اللوجستية، مما جعلها مركزاً تجارياً عالمياً مفضلاً. هذه الفترة تميزت بازدهار اقتصادي غير مسبوق قبل أن تبدأ بعض المؤشرات العالمية بالتحذير من تباطؤ الاقتصاد.

-الفترة 2013 – 2014: بداية التراجع والتحديات الاقتصادية.

بعد النمو القوي، شهدت صادرات دبي تراجعاً ملحوظاً في عامي 2013 و2014، حيث انخفضت من 148,486 إلى 99,739 مليون درهم تقريباً. يعود هذا الانخفاض إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل عام، وتأثير الأزمات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط، والتي أثرت على الثقة الاستثمارية وحركة التجارة. (قريب، 2023، صفحة 4)كما لعب انخفاض أسعار النفط دوراً في تقليل السيولة المالية داخل المنطقة، مما أثر على النشاط التجاري والاقتصادي في دبي، بالإضافة إلى بعض التحديات في قطاع العقارات الذي يعد أحد محركات النمو.

-الفترة 2015 – 2016: تعافٍ تدريجي مع تنويع الاقتصاد.

مع بداية 2015، بدأ الاقتصاد في التعافي تدريجياً وارتفعت الصادرات إلى حوالي 143,654 مليون درهم في 2016. جاء هذا التعافي نتيجة للجهود الحكومية في دبي لتنويع مصادر الدخل والابتعاد عن الاعتماد على النفط بشكل أساسي، بالإضافة إلى دعم القطاعات غير النفطية مثل التجارة، الخدمات اللوجستية، والسياحة. (وهيبة، 2014، صفحة 145) وتمكنت دبي من تعزيز بنيتها التحتية وتطوير قوانين الاستثمار لتشجيع المزيد من الشركات الأجنبية على العمل فيها، مما ساهم في عودة النشاط التجاري تدريجياً.

- الفترة 2017 – 2018: تراجع متجدد بسبب تقلبات عالمية

شهدت الفترة بين 2017 و2018 انخفاضاً في صادرات دبي، حيث هبطت إلى ما يقارب 109,728 مليون درهم. هذا التراجع جاء نتيجة لتقلبات في التجارة العالمية، خصوصاً بسبب التوترات التجارية بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، إلى جانب تأثيرات التوترات الجيوسياسية في المنطقة التي أدت إلى تخوف المستثمرين وتراجع في حجم الصفقات التجارية. كما أثرت هذه العوامل على حركة الشحن واللوجستيات، (الكتاب السنوي لدولة الامارات، 2016) وهي من القطاعات الحيوية في دبي.

-الفترة 2019 – 2020: مفاجأة النمو رغم جائحة كورونا

في 2020 رغم انتشار جائحة كورونا، ارتفعت صادرات دبي إلى حوالي 144,929 مليون درهم، وهو أمر غير متوقع لكنه يعكس قدرة دبي على التكيف السريع مع الظروف الصعبة. فقد دعمت الحكومة القطاع التجاري بسياسات تحفيزية، كما ازداد الاعتماد على التجارة الإلكترونية والمنتجات الطبية. وبفضل موقع دبي كمركز لوجستي

رئيسي، تمكنت الإمارة من الحفاظ على تدفق السلع، مما ساعد على تعويض جزء من خسائر القطاعات الأخرى التي تضررت بسبب الجائحة.

-الفترة 2021 – 2022: التأثير السلبي المستمر لجائحة كورونا

في هاتين السنتين، انخفضت الصادرات بشكل ملحوظ إلى حوالي 93,656 مليون درهم بسبب استمرار تأثيرات الجائحة على التجارة العالمية، وفرض قيود على السفر وحركة البضائع، مما عطل سلاسل التوريد وأثر على الطلب في الأسواق العالمية. كما أدى استمرار بعض القيود والإجراءات الاحترازية إلى تباطؤ حركة الاستيراد والتصدير، مما عكس بشكل واضح على أرقام الصادرات خلال هذه الفترة. (البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات، 2022)

-الفترة 2023 – 2024: التعافي القوي والعودة للنمو

في العامين الأخيرين، شهدت صادرات دبي انتعاشاً كبيراً مع رفع القيود على السفر والتجارة وعودة النشاط الاقتصادي بشكل كامل، حيث ارتفعت الصادرات إلى 165,651 مليون درهم في 2024. ساعدت التحسينات في قطاع الخدمات اللوجستية والتصدير، بالإضافة إلى استقرار الأوضاع السياسية وتحسن الطلب العالمي، على دفع النمو. كما استمرت دبي في تعزيز موقعها كمركز تجاري عالمي من خلال الابتكار وتبني التكنولوجيا الحديثة، مما ساهم في تعويض الفترات السابقة من التراجع.

الفرع الثاني: تحليل تطور قيمة إعادة الصادرات في امارة دبي خلال الفترة (2000–2025)

تعد إعادة التصدير من السمات الفريدة لتجارة دبي، إذ تستورد الإمارة كميات كبيرة من السلع بهدف إعادة تصديرها إلى الأسواق العالمية دون تعديل جوهري عليها. خلال الفترة من 2000 إلى 2024، شهدت إعادة التصدير في دبي نموًا مستمرًا، ما يعكس دور الإمارة كمركز لوجستي وتجاري محوري في المنطقة. هذا الفرع يستعرض تطورات إعادة التصدير، أهم السلع المعاد تصديرها، وتأثيرها على الاقتصاد المحلي ودور دبي في التجارة العالمية، والجدول التالي يوضح قيمة إعادة التصدير في الإمارة.

الجدول رقم (02): قيمة إعادة الصادرات لإمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)

الوحدة:مليون درهم

السنة	قيمة إعادة التصدير	السنة	قيمة إعادة التصدير
2000	17650	2013	174716
2001	22570	2014	171775
2002	27800	2015	168979
2003	37748	2016	165065
2004	77277	2017	186752
2005	78823	2018	176747

2006	78309	2019	165718
2007	100637	2020	125323
2008	128626	2021	82610
2009	117559	2022	94171
2010	144023	2023	158132
2011	160695	2024	161236
2012	157689		

المصدر: مركز دبي للإحصاء

ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم(06): منحنى بياني لقيمة إعادة التصدير في إمارة دبي خلال الفترة (2000-2024)

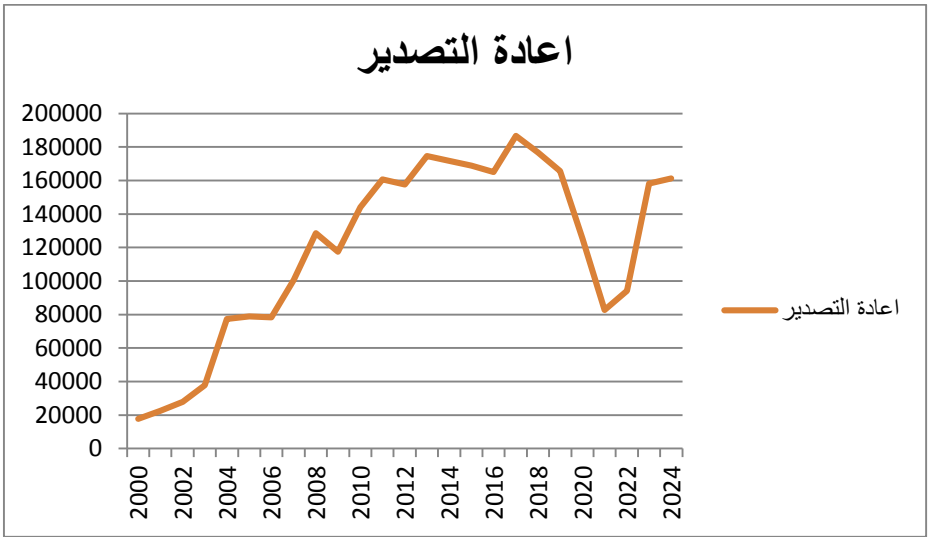

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل الموضحان أعلاه نلاحظ ان الفترة 2000 – 2004: بداية النمو التدريجي حيث سجلت قيمة إعادة التصدير نموًا ثابتًا من حوالي 17,650 مليون درهم في 2000 إلى 77,277 مليون درهم في 2004. يعكس هذا النمو المبكر زيادة في نشاط إعادة التصدير مع توسع دبي كمركز تجاري ولوجستي مهم. تم تأسيس مناطق حرة وتطوير البنية التحتية التي ساهمت في استقطاب السلع من جميع أنحاء العالم لإعادة تصديرها، خاصة بفضل الموقع الاستراتيجي للإمارة.

-الفترة 2005 – 2010: تسارع ملحوظ في إعادة التصدير ارتفعت قيمة إعادة التصدير بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى 144,023 مليون درهم بحلول 2010، مع بعض التذبذبات الطفيفة. يعود هذا الارتفاع إلى النمو

الكبير في قطاع الخدمات اللوجستية والتجارة العالمية، بالإضافة إلى تطوير ميناء جبل علي وتوسيع قدرات التخزين والتوزيع. كما أن النمو في حركة الطيران الدولي ساعد في زيادة عمليات إعادة التصدير، ما عزز مكانة دبي كمركز تداول وإعادة تصدير إقليمي. (البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، 2020)

-الفترة 2011 – 2014: نمو مستمر مع بعض التباطؤ حيث استمرت قيمة إعادة التصدير في الارتفاع حتى بلغت 174,716 مليون درهم في 2013، ثم شهدت تراجعًا طفيفًا في 2014 إلى 171,775 مليون درهم. ويعزى هذا التباطؤ إلى التحديات الاقتصادية العالمية، والتوترات السياسية الإقليمية، التي أثرت على حركة البضائع والثقة في الأسواق. رغم ذلك، حافظت دبي على قوتها في هذا المجال بفضل التنويع في السلع المعاد تصديرها والقطاعات المستفيدة.

-الفترة 2015 – 2018: استقرار نسبي مع بعض التراجع بين عامي 2015 و2018، لوحظ استقرار نسبي في قيمة إعادة التصدير مع انخفاض بسيط من 168,979 إلى 165,065 مليون درهم. يعكس هذا الوضع تباطؤاً في النمو العالمي وتأثير النزاعات التجارية الدولية. كما أن بعض التحديات اللوجستية وتغيرات في الطلب على السلع العالمية أثرت على نشاط إعادة التصدير، لكن دبي استمرت في الحفاظ على مركزها القوي كمحور إقليمي. (قريب، 2023، صفحة 83)

- الفترة 2019 – 2020: تذبذب كبير مع جائحة كورونا عام 2019 بلغت قيمة إعادة التصدير 125,323 مليون درهم، لكنها انخفضت بشدة إلى 82,610 مليون درهم في 2020، وهو تأثير مباشر لجائحة كورونا التي أدت إلى تعطيل سلاسل الإمداد، إغلاق الحدود، وتراجع حركة الطيران والشحن. هذا الانخفاض المفاجئ يعكس الأثر الكبير للجائحة على التجارة العالمية بشكل عام وإعادة التصدير في دبي بشكل خاص.

- الفترة 2021 – 2024: تعافي قوي ونمو متسارع بدأت قيمة إعادة التصدير بالتعافي القوي بعد 2020، حيث عادت للنمو لتصل إلى 161,236 مليون درهم في 2024. ساعد رفع القيود، إعادة تشغيل خطوط الشحن والطيران، وتحسن الطلب العالمي على البضائع في دفع نشاط إعادة التصدير. كذلك، ساهمت استثمارات دبي المستمرة في تطوير البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجية في تسريع التعافي وتعزيز القدرة التنافسية. (قريب، 2023، صفحة 85)

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات في امارة دبي خلال الفترة (2000–2025)

تشكل الواردات جزءًا لا يتجزأ من النشاط التجاري لأي اقتصاد مفتوح، وتُظهر مدى اعتماده على الخارج لتلبية حاجاته من السلع والخدمات. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور الواردات في دبي خلال الفترة المحددة، مع التركيز على أهم الشركاء التجاريين، والقطاعات الأكثر استيرادا، وكذلك التغيرات في هيكل الواردات، بما يعكس دينامية الطلب المحلي وخصائص الاقتصاد الاستهلاكي والإنتاجي في الإمارة والجدول التالي يوضح لنا قيمة واردات إمارة دبي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(03):قيمة واردات إمارة دبي خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة: مليون درهم

السنة	قيمة الواردات	السنة	قيمة الواردات
2000	102356	2013	545024
2001	123545	2014	547263
2002	142033	2015	796325
2003	157496	2016	803146
2004	170266	2017	518279
2005	190407	2018	470503
2006	219871	2019	479227
2007	297733	2020	440661
2008	441478	2021	267385
2009	318520	2022	365848
2010	363671	2023	554555
2011	441666	2024	592565
2012	501668		

المصدر: مركز دبي للإحصاء

ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم.(07) : منحنى بياني لقيمة واردات دبي خلال الفترة (2000–2024)

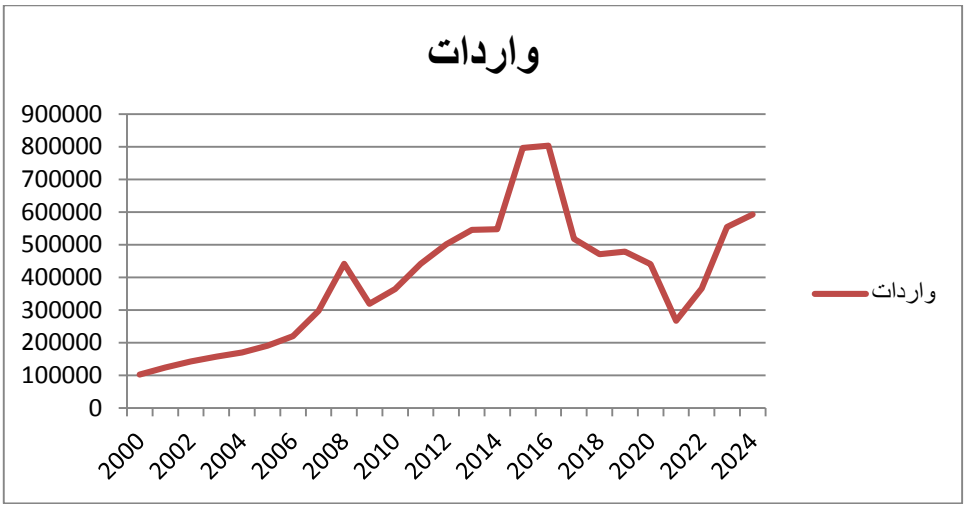

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول والمنحنى البياني الموضحان أعلاه نلاحظ ان الفترة 2000 – 2005: نمو متسق ومتدرج في الواردات حيث بدأت قيمة الواردات في دبي بنحو 102,356 مليون درهم في عام 2000، وارتفعت تدريجياً لتصل إلى 190,407 مليون درهم بحلول عام 2005. يعكس هذا النمو المتسق التوسع في الطلب المحلي وزيادة عدد السكان، بالإضافة إلى توسع المشاريع العقارية والبنية التحتية التي رفعت من الحاجة إلى المواد المستوردة. كما لعب الموقع الجغرافي لدبي، وتطوير ميناء جبل علي، دورًا رئيسيًا في زيادة حجم الاستيراد لتلبية الطلب المحلي والإقليمي.

-الفترة 2006 – 2008: قفزة ضخمة بسبب الطفرة الاقتصادية حيث بين عامي 2006 و2008، شهدت الواردات ارتفاعًا كبيرًا من 219,871 إلى 441,478 مليون درهم. تعود هذه القفزة إلى الطفرة الاقتصادية في الإمارات عمومًا، ودبي خصوصًا، بسبب ازدهار قطاع العقارات، وزيادة المشاريع الكبرى مثل النخلة ودبي مول ومطار آل مكتوم. كما ازداد الطلب على المواد الخام، المعدات، والسلع الاستهلاكية، ما أدى إلى مضاعفة قيمة الواردات خلال فترة قصيرة.

-الفترة 2009 – 2012: تذبذب مع التعافي من الأزمة المالية العالمية انخفضت الواردات في 2009 إلى 318,520 مليون درهم نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، لكنها عادت للنمو التدريجي لتبلغ 501,668 مليون درهم في 2012. هذا التذبذب يعكس حالة من عدم اليقين في الأسواق، حيث تأثرت التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، لكن تعافي دبي كان سريعًا نسبيًا بفضل تدخل الحكومة وتحفيز قطاعات التجارة والبنية التحتية (قريب، 2023، صفحة 65).

- الفترة 2013 – 2015: نمو قوي وطفرة جديدة اذ ارتفعت الواردات من 545,024 إلى الذروة عند 803,146 مليون درهم في 2015، ويعكس ذلك انتعاشًا اقتصاديًا جديدًا تزامن مع استعداد دبي لاستضافة

إكسبو 2020، وتوسع إضافي في مشاريع البنية التحتية والإنشاءات. كما عززت سياسات الانفتاح الاقتصادي وزيادة الاستثمار الأجنبي هذا النمو.

- الفترة 2016 – 2018: تباطؤ ملحوظ وانخفاض تدريجي ابتداءً من 2016، بدأت الواردات بالتراجع إلى أن وصلت إلى 470,503 مليون درهم في 2018. يعود هذا التراجع إلى تباطؤ النمو العالمي، تقلب أسعار النفط، وارتفاع تكاليف الشحن. كذلك، بدأت الحكومة بتنفيذ سياسات لترشيد الاستيراد وزيادة الاعتماد على التصنيع المحلي، ما ساهم في خفض حجم الواردات نسبيًا.

-الفترة 2019 – 2020: استمرار الانخفاض وتفاقم مع الجائحة ففي سنتي 2019 و2020، واصلت الواردات تراجعها لتصل إلى 440,661 مليون درهم. تأثر هذا الانخفاض جزئيًا باستمرار سياسات تقشفية، ثم بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19، التي عطّلت سلاسل التوريد العالمية وخفضت الطلب المحلي بفعل الإغلاقات وتعليق المشاريع غير الأساسية.

-الفترة 2021 – 2022: بداية التعافي حيث عادت الواردات إلى الارتفاع لتصل إلى 365,848 مليون درهم في 2022. هذا التحسن يعكس استئناف النشاط التجاري والمشاريع المؤجلة بعد رفع قيود كورونا، وتحسّن نسبي في حركة التجارة والشحن، بالرغم من استمرار بعض التحديات العالمية مثل اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الشحن.

- الفترة 2023 – 2024: تعافٍ قوي وعودة إلى المستويات العالية سجلت الواردات نموًا كبيرًا مجددًا لتصل إلى 554,555 مليون درهم في 2023 و592,565 مليون درهم في 2024. هذا التعافي القوي يعكس تحسّن الطلب المحلي والدولي، واستعداد دبي لاستئناف المشاريع التنموية والاستراتيجية، إلى جانب عودة الثقة العالمية بموقع دبي كمركز تجاري دولي (البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات، 2022). كما ساهمت التحسينات التكنولوجية في المنافذ الجمركية والخدمات اللوجستية في تسهيل حركة الواردات.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة (2000-2024)

يعد الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي تُستخدم لقياس قوة الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية، إذ يعكس الفرق بين الصادرات والواردات. ويتناول هذا المطلب تحليل تطور الميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة من 2000 إلى 2024، بالوقوف على فترات الفائض والعجز التجاري، وتحليل الأسباب والعوامل المؤثرة في هذا التطور، من سياسات تجارية، وتغيرات في الأسعار العالمية، وحجم التبادل التجاري مع الشركاء الرئيسيين، والجدول التالي يوضح قيمة الميزان التجاري للإمارة خلال الفترة (2000-2024)

الجدول رقم(04): قيمة الميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة (2024-2000)

الوحدة: مليون درهم

السنة	قيمة الميزان التجاري	السنة	قيمة الميزان التجاري
2000	149844	2013	419000
2001	124376	2014	447524
2002	132191	2015	-309256
2003	147148	2016	-330247
2004	159296	2017	394618
2005	179179	2018	360775
2006	201613	2019	354220
2007	270662	2020	295732
2008	398837	2021	171749
2009	266100	2022	272192
2010	295709	2023	392230
2011	373704	2024	426914
2012	353182		

المصدر: مركز دبي للإحصاء

ولتقديم رؤية أكثر وضوحا تم تمثيل احصائيات المتغير بشكل بياني كما يلي:

الشكل رقم (08) منحنى بياني للميزان التجاري لإمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)

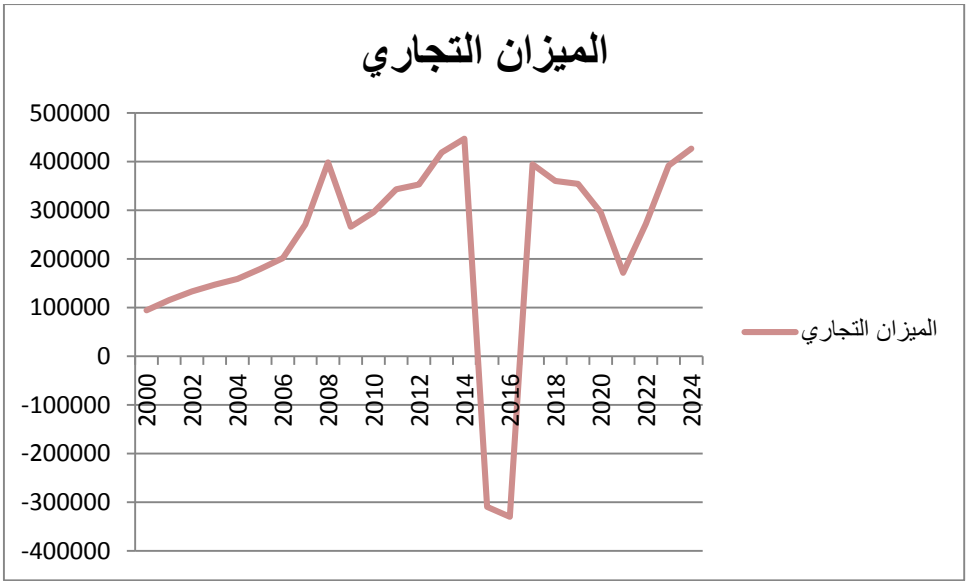

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول والمنحنى البياني الموضحان أعلاه نلاحظ **ان** الفترة 2000 – 2005: كان ميزان تجاري إيجابي ونمو تدريجي حيث سجّل الميزان التجاري في دبي فائضًا متزايدًا، حيث ارتفع من 149,844 مليون درهم في عام 2000 إلى 179,179 مليون درهم في عام 2005. يعكس هذا التحسن في الميزان التجاري نمو الصادرات وإعادة التصدير بشكل أسرع من نمو الواردات. كانت دبي في هذه المرحلة تطور بنيتها التحتية كمركز تجاري إقليمي، مما عزز من مكانتها في حركة التجارة العالمية، خاصة في ظل الاستقرار الاقتصادي العالمي آنذاك.

-الفترة 2006 – 2008: قفزة كبيرة في الفائض التجاري حيث قفز الميزان التجاري إلى 270,662 مليون درهم في 2007 ثم إلى 398,837 مليون درهم في 2008، وهو ما يعكس تفوقا واضحا في أداء الصادرات وإعادة التصدير مقارنة بالواردات، رغم أن الأخيرة أيضًا شهدت نموًا. جاءت هذه الطفرة نتيجة ازدهار اقتصادي عام في دبي والمنطقة، وارتفاع أسعار النفط عالميًا، وزيادة النشاط في قطاعات العقارات والبنية التحتية. كما أن قدرة دبي على جذب السلع لإعادة التصدير عززت الفائض التجاري بشكل كبير.

-الفترة 2009 – 2010: تراجع كبير في الفائض بسبب الأزمة العالمية في عام 2009 انخفض الفائض التجاري بشكل ملحوظ إلى 266,100 مليون درهم، قبل أن يرتفع قليلاً في 2010 إلى 295,709 مليون درهم. جاء هذا التراجع نتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية التي أثرت على حجم التجارة الدولية، وأسهمت في تراجع الطلب العالمي، بالإضافة إلى تباطؤ المشاريع التنموية مؤقتًا داخل الإمارة. لكن دبي أثبتت مرونتها بعودة النشاط التجاري سريعًا مقارنةً بعديد من الاقتصادات الأخرى.

-الفترة 2011 – 2014: نمو مستقر في الفائض التجاري حيث شهدت هذه الفترة تحسنًا مستقرًا في الميزان التجاري، حيث وصل إلى 419,000 مليون درهم في 2014. يعكس هذا النمو تعافي الأسواق الدولية، وتحقيق

دبي لمزيد من التوسع في إعادة التصدير، خاصة إلى الأسواق الآسيوية والإفريقية. كما أن التوسع في البنية التحتية اللوجستية ساعد على دعم الميزان التجاري عبر تسهيل حركة التجارة وزيادة الكفاءة الجمركية.

-الفترة 2015 – 2016: مستويات فائض تاريخية ثم انقلاب حاد في عام 2015، بلغ الميزان التجاري ذروته التاريخية عند 447,524 مليون درهم لكن في 2016 انقلب الميزان بشكل دراماتيكي إلى عجز قدره – 309,256 مليون درهم، تبعه -330,247 مليون درهم في 2017. يُعزى هذا التحول الكبير إلى الارتفاع الحاد في قيمة الواردات (803 مليار درهم في 2015)، مدفوعة بطفرة في الاستيراد المرتبط بالمشاريع الضخمة، بينما لم تنمو الصادرات بنفس المعدل. كما أثرت بعض السياسات المالية والتغيرات الإقليمية على توازن التجارة.

-الفترة 2018 – 2020: عودة الميزان التجاري إلى الفائض من 2018 بدأت دبي تستعيد التوازن، ليعود الميزان التجاري إلى الفائض مجددًا، مسجلًا 394,618 مليون درهم في 2018، و360,775 مليون درهم في 2019، ثم 354,220 مليون درهم في 2020. هذا التعافي جاء نتيجة تبني سياسات لترشيد الواردات، وتحفيز التصدير وإعادة التصدير، بالإضافة إلى تعافي بعض القطاعات التصديرية الحيوية بعد ركود سابق. كما أن التراجع في قيمة الواردات في ظل الجائحة (2020) كان له أثر مباشر على تحسين الميزان التجاري.

-الفترة 2021 – 2024: استمرار الفائض رغم التحديات حافظ الميزان التجاري على مستوياته الإيجابية، وإن كانت أقل نسبيًا بسبب التعافي المتسارع في الواردات. في 2021 بلغ الفائض 295,732 مليون درهم، وفي 2022 بلغ 171,749 مليون درهم، لكنه عاد للارتفاع بقوة إلى 272,192 مليون درهم في 2023، ثم 426,914 مليون درهم في 2024. يعكس هذا الأداء قدرة دبي على الحفاظ على مركزها التجاري رغم التحديات العالمية، مدعومة بتطور السياسات الاقتصادية، البنية التحتية، والتحول نحو التجارة الرقمية والخدمات الذكية.

المبحث الثاني: واقع الرقمنة في جمارك دبي

إن التحول الرقمي في قطاع الجمارك لم يعد ترفًا تقنيًا، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها تعقيدات التجارة الدولية وتسارع تدفق السلع والخدمات عبر الحدود. وقد أدركت جمارك دبي مبكرًا أهمية الرقمنة في تعزيز كفاءتها التشغيلية، فبادرت إلى إطلاق حزمة من المشاريع الرقمية الطموحة التي ساهمت في تطوير بيئة العمل الجمركي وتحسين جودة الخدمات المقدمة. وفي هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز المبادرات والمشاريع الرقمية التي تم تنفيذها خلال الفترة 2000–2024، وتحليل تطور عدد العمليات الجمركية خلال هذه الفترة، بما يعكس أثر التحول الرقمي على النشاط الجمركي من حيث الحجم، السرعة، والدقة.

المطلب الأول: أهم مشاريع الرقمنة الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة(2000–2024)

شهدت جمارك دبي، خلال الفترة من عام 2000 وحتى 2024، تحولًا رقميًا واسع النطاق تجسّد في تنفيذ سلسلة من المشاريع الذكية والمبادرات التقنية المبتكرة. وقد جاء هذا التحول ضمن رؤية حكومة دبي لتكون المدينة الأذكى عالميًا في تقديم الخدمات الحكومية. ساهمت هذه المشاريع في تسريع الإجراءات الجمركية، تعزيز الشفافية، تحسين تجربة المتعاملين، وتسهيل حركة التجارة .

1. **منصة دبي التجارية(Dubai Trade)** : تعد منصة دبي التجارية أولى المبادرات الرقمية الكبرى التي أطلقتها حكومة دبي لدعم التكامل بين الجهات العاملة في سلسلة التوريد والتجارة. أُطلقت في عام 2008 كمبادرة مشتركة بين موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي (جافزا)، وجمارك دبي، وتهدف إلى توفير واجهة إلكترونية موحدة تُسهّل الإجراءات التجارية والجمركية للمستوردين والمصدرين. تُقدّم المنصة عشرات الخدمات الإلكترونية، من ضمنها تقديم الطلبات الجمركية، إصدار التصاريح، الدفع الإلكتروني، وتتبع الشحنات، ما يسهم في تقليل التكاليف وتحسين كفاءة الوقت وسرعة تنفيذ المعاملات التجارية. (جمارك دبي، 2015)
2. **نظام مرسال 2**: أطلق نظام مرسال 2 في عام 2010 كأحد المشاريع الأساسية في رقمنة العمليات الجمركية. يُعد النظام منصة إلكترونية متكاملة لتقديم البيانات الجمركية ومعالجتها إلكترونيًا بالكامل، ويوفر واجهات ذكية للمتعاملين تتيح تقديم البيانات المسبقة عن الشحنات، واستكمال التخليص الجمركي خلال دقائق، دون الحاجة إلى تقديم مستندات ورقية. ما يميز "مرسال 2" هو تكامله مع الأنظمة الأخرى مثل منصة دبي التجارية، واعتماده على البيانات الفورية والتقنيات الحديثة مثل التوقيع الرقمي والتحقق الإلكتروني، ما جعله ركيزة في التحول الرقمي لجمارك دبي. (جمارك دبي ، 2015)
3. **نظام الإحصاءات الإلكترونية**: تم تطوير هذا النظام لتلبية الحاجة إلى وجود بيانات دقيقة ومحدثة حول التجارة الخارجية في دبي. أُطلق النظام في عام 2021، ويعتمد على تكنولوجيا متقدمة في جمع وتحليل وتقديم إحصاءات التجارة الخارجية بطريقة تفاعلية. يُتيح هذا النظام لصنّاع القرار، والباحثين، والقطاع

الخاص، الوصول إلى مؤشرات الأداء الرئيسية، وتفاصيل حركة الصادرات والواردات والميزان التجاري، مما يُعزز من الشفافية والدقة في رسم السياسات التجارية. (جمارك دبي، 2022)

4. **مبادرة أتمتة شهادات الدخول والخروج:** في إطار تطوير بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات اليدوية، أطلقت جمارك دبي بالتعاون مع موانئ دبي العالمية مبادرة أتمتة شهادات الدخول والخروج في عام 2021. تهدف هذه المبادرة إلى تحويل إصدار شهادات دخول وخروج البضائع إلى عملية مؤتمتة بالكامل، مما يقلل الاعتماد على المعاملات الورقية ويوفر الوقت والجهد على المتعاملين. وقد ساعدت هذه الخطوة في تسريع عمليات التصدير والاستيراد، وأكسبت دبي ميزة تنافسية لوجستية. (جمارك دبي، 2022)
5. **نظام المخاطر الذكي(Smart Risk Engine)** :استجابةً لتنامي حجم التجارة وضرورة ضبط الشحنات عالية المخاطر دون تعطيل حركة السلع، أطلقت جمارك دبي نظام "محرك المخاطر الذكي" في عام 2022. يُستخدم النظام لتقييم وتحليل المخاطر باستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات البيانات الضخمة، مما يمكّن الجمارك من توجيه الموارد بكفاءة نحو فحص الشحنات المشتبه بها فقط. هذا النظام يُسهم في تقليص زمن التخليص الجمركي ويحافظ في الوقت نفسه على أمن وسلامة الحدود. (جمارك دبي، 2022)
6. **نظام المسح المتقدم للحاويات:** يعد هذا النظام أحد التطورات التكنولوجية المهمة في فحص الحاويات غير التدخلي. أُطلق في 2022، ويستخدم تقنيات المسح الإشعاعي المتقدمة للكشف عن محتوى الحاويات دون فتحها، مما يسرّع عمليات التفتيش ويقلل من التأخير في المنافذ الجمركية. وتدعم هذه التقنية نظام محرك المخاطر الذكي، من خلال فحص الحاويات المصنفة كمشتبه بها بدقة وسرعة.
7. **برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد(AEO)** :في إطار جهودها لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، أطلقت جمارك دبي برنامج "المشغل الاقتصادي المعتمد" في 2022. يتيح البرنامج للشركات ذات الامتثال العالي الحصول على تسهيلات جمركية خاصة، مثل التخليص السريع وتقليل الفحوصات الجمركية، مقابل التزامها بمعايير أمنية وتنظيمية محددة. ويهدف البرنامج إلى رفع كفاءة سلاسل التوريد، وزيادة الثقة المتبادلة بين الجمارك والشركات التجارية. (جمارك دبي، 2022)
8. **منصة التجارة الإلكترونية العابرة للحدود:** في ظل النمو الكبير للتجارة الإلكترونية، أطلقت جمارك دبي هذه المنصة المتخصصة لدعم حركة الطرود والبضائع المشتراة عبر الإنترنت على المستوى الدولي. أُطلقت المنصة في 2022 لتسهيل إجراءات التخليص الجمركي المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، من خلال تبسيط المتطلبات الوثائقية، وتحسين معالجة البيانات، وتسريع الإجراءات الجمركية، ما يجعل دبي مركزًا إقليميًا لهذا النوع من التجارة.
9. **برنامج التفتيش عن بُعد:** في أكتوبر 2023، أطلقت جمارك دبي بالتعاون مع "دبي الجنوب" برنامج التفتيش عن بُعد، وهو نظام متطور يتيح إجراء عمليات التفتيش داخل مستودعات الشركات باستخدام روبوتات مزودة بكاميرات حرارية وأجهزة تصوير عن بُعد. يُتحكم في هذه الروبوتات من مركز مركزي دون

الحاجة لوجود المفتشين فعليًا في الموقع. يستهدف البرنامج الشركات ضمن "المشغل الاقتصادي المعتمد"، ويوفر خيارين: التفتيش الكامل أو التفتيش عند الطلب، مما يمنح مرونة كبيرة للمتعاملين ويُقلل من زمن التوقف والتكاليف. (جمارك دبي، 2024)

10. **تطبيق المنسق(Al Munasiq)** :أطلق في عام 2024، وهو تطبيق ذكي يُستخدم لمساعدة المتعاملين في تحديد الرمز الجمركي (HS Code) الصحيح للسلعة. يعتمد التطبيق على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل وصف البضاعة واقتراح الرمز المناسب، ما يخفف من الأخطاء الجمركية الشائعة ويُسرّع من عملية التخليص الجمركي.

11. **منصة أوكتا(Octa)** :أطلقت جمارك دبي منصة أوكتافي 2024 كمساعد رقمي تفاعلي يُقدّم إجابات فورية على استفسارات العملاء بشأن الإجراءات الجمركية، الرسوم، التصاريح، وغيرها من المواضيع. تعتمد المنصة على الذكاء الاصطناعي وتقنيات المحادثة التفاعلية(chatbot) ، وتُشكل نقلة نوعية في تجربة المتعاملين، من حيث توفير المعلومات السريعة والدقيقة دون الحاجة إلى الاتصال المباشر بمراكز الخدمة. (جمارك دبي، 2024)

من خلال ما سبق نستنتج ان مشاريع الرقمنة التي نفذتها جمارك دبي تبرز مدى التزامها العميق بتحديث منظومة العمل الجمركي، بما يتماشى مع التحول الرقمي لحكومة دبي ورؤية الإمارات 2031. ساهمت هذه المبادرات في تعزيز كفاءة الخدمات الجمركية، وزيادة رضا المتعاملين، ورفع القدرة التنافسية للإمارة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويُمكن القول إن جمارك دبي باتت نموذجًا يُحتذى به في التحول المؤسسي الذكي ضمن قطاع الخدمات الجمركية.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعمليات الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة (2000-2025)

يشكل عدد العمليات الجمركية مؤشرًا مهمًا لمعرفة حجم النشاط الجمركي ومدى فاعلية النظام الجمركي في التعامل مع النمو التجاري. ويتناول هذا المطلب تحليلًا وصفيًا لتطور عدد العمليات الجمركية المنجزة في دبي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، مع التركيز على الاتجاهات الزمنية، وأثر الرقمنة على وتيرة تنفيذ المعاملات، ودلالات هذا التطور على تحسين بيئة التجارة الخارجية والجدول التالي يوضح لنا عدد المعاملات الجمركية في إمارة دبي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم.(05) : عدد المعاملات الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة: مليون معاملة

السنة	عدد المعاملات الجمركية	السنة	عدد المعاملات الجمركية
2000	0.4	2013	3.3
2001	0.5	2014	5.9
2002	0.5	2015	8.9
2003	0.6	2016	8.7
2004	0.6	2017	9
2005	0.7	2018	9.6
2006	0.8	2019	13
2007	0.9	2020	16
2008	2.5	2021	24
2009	2.7	2022	25.7
2010	3	2023	30.4
2011	3.1	2024	40
2012	3.2		

المصدر: النشرات الاحصائية لجمارك دبي

ولتقديم صورة أكثر وضوحا تم تمثيل هذه الاحصائيات بيانيا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(09) : منحنى بياني لعدد المعاملات الجمركية في إمارة دبي خلال الفترة (2000–2024)

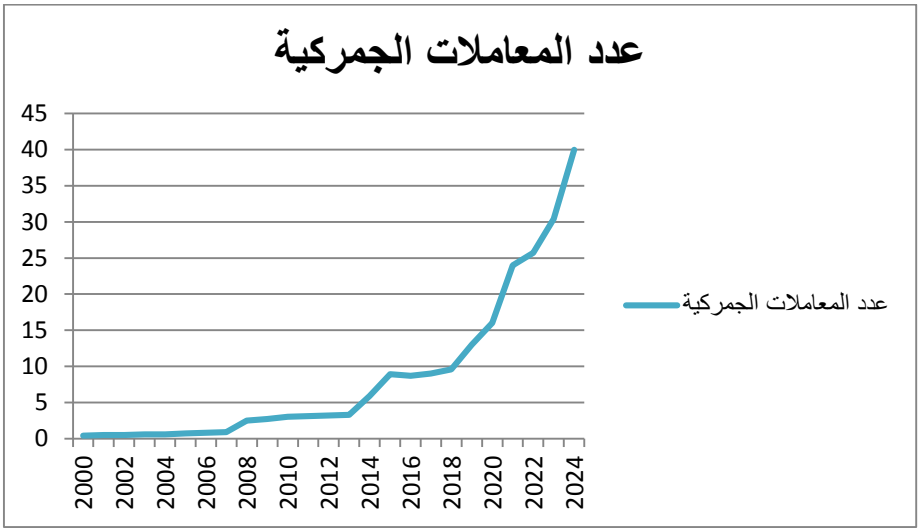

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الجدول والمنحنى البياني السابقين يتضح لنا ان جمارك دبي شهدت نموًا ملحوظًا في عدد المعاملات الجمركية خلال الفترة 2000–2024، وهو ما يعكس تطور البنية الجمركية، وتسارع الرقمنة، وزيادة حجم النشاط التجاري للإمارة. وقد توزّع الأداء كما يلي:

-**المرحلة الأولى**: النمو البطيء والبداية الورقية (2000–2007)

في بداية الفترة، بلغ عدد المعاملات الجمركية عام 2000 حوالي 0.4 مليون معاملة فقط، ثم ارتفعت تدريجيًا إلى 0.5 مليون في عامي 2001 و2002، وواصلت النمو الطفيف لتبلغ 0.6 مليون معاملة في 2003 و2004، ثم 0.7 مليون في 2005، و0.8 في 2006، لتصل إلى 0.9 مليون معاملةفي عام 2007، هذا التباطؤ النسبي في النمو يعود إلى اعتماد المعاملات الورقية التقليدية آنذاك، وضعف مستويات الأتمتة والربط الإلكتروني بين الجهات.

-**المرحلة الثانية**: طفرة رقمية أولى (2008–2014)

ابتداءً من عام 2008، ومع إطلاق منصة دبي التجارية، ظهر تسارع واضح في عدد المعاملات، حيث سجلت 2.5 مليون معاملة في 2008، ثم 2.7 مليون في 2009، و3.0 مليون في 2010، وهو العام الذي شهد أيضًا إطلاق نظام مرسال 2، ما شكّل نقطة تحول رئيسية في رقمنة الخدمات الجمركية.

واستمر النمو المعتدل بعد ذلك ليصل إلى 3.1 مليون في 2011، ثم 3.2 في 2012، و3.3 في 2013، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في نمو الطلب وتحسّنًا تدريجيًا في فعالية النظام.

-**المرحلة الثالثة**: تسارع الرقمنة وتضاعف المعاملات (2015–2019)

شهد عام 2014 قفزة كبيرة في حجم المعاملات لتصل إلى 5.9 مليون، ثم ارتفعت إلى 8.9 مليون في 2015، هذا التسارع يُعزى إلى انتشار تقنيات الدفع الإلكتروني، وتكامل الأنظمة الرقمية، وتوسّع التجارة الخارجية للإمارة، لا سيما مع دخول الأسواق الآسيوية والأفريقية.

في السنوات اللاحقة استقر عدد المعاملات عند مستوى مرتفع: 8.7، 9، 9.6، و13 مليون معاملة على التوالي ويمثل عام 2019 طفرة جديدة، قد تكون مرتبطة بمضاعفة جهود الرقمنة وازدياد حجم التجارة الإلكترونية.

-**المرحلة الرابعة:** ازدهار التحول الرقمي الكامل (2020–2024)

شهدت الفترة الأخيرة قفزات استثنائية، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، التي دفعت المؤسسات نحو التحول الرقمي الكامل. فقد بلغ عدد المعاملات على التوالي 16، 24، 25.7، 30.4 و 40 مليون معاملة وهذا النمو القياسي في السنوات الخمس الأخيرة، خصوصًا بين 2020 و2024، يعكس تأثير إدخال أنظمة جديدة مثل المخاطر الذكي، المنصة العابرة للحدود للتجارة الإلكترونية، والتفتيش عن بُعد، بالإضافة إلى تكامل الربط مع الجهات الخارجية.

من خلال ما سبق نستنتج أنه قد تضاعف عدد المعاملات الجمركية أكثر من 100 مرة خلال 24 عامًا، من 0.4 مليون إلى 40 مليون ويعود النمو إلى التوسع في التجارة، والرقمنة، والابتكار التقني، وزيادة عدد الشركات العاملة في دبي كمركز إقليمي للتجارة.

و تمثل السنوات 2010، 2015، و2020 محطات تحول أساسية، شهدت خلالها الجمارك نقلات تكنولوجية نوعية.

المبحث الثالث: أثر الرقمنة على مؤشرات أداء التجارة الخارجية و العمليات الجمركية في دبي خلال الفترة (2000–2024)

مع التوسع المستمر في التجارة الخارجية، أصبح من الضروري تطوير الأنظمة الجمركية لتكون أكثر سرعة وكفاءة. وفي هذا الإطار، لعبت الرقمنة دورًا مهمًا في تحسين عمل جمارك دبي، من خلال إدخال أنظمة ذكية وتطبيقات إلكترونية سهّلت حركة السلع، وقلّلت من الوقت والتكلفة.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي في جمارك دبي وبين مؤشرات التجارة الخارجية والعمليات الجمركية، خلال الفترة 2000–2024، وذلك من خلال تحليل وصفي للتغيرات التي شهدها القطاع الجمركي نتيجة اعتماد التكنولوجيا.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للعلاقة بين تطور الرقمنة في جمارك دبي و التجارة الخارجية خلال الفترة (2000–2024)

يتناول هذا المطلب العلاقة بين تطور البرامج الرقمية التي أطلقتها جمارك دبي وبين أداء التجارة الخارجية. ويُركّز على كيفية تأثير هذه البرامج، مثل "مرسال 2" و"دبي التجارية"، في تسهيل الصادرات والواردات، وزيادة كفاءة التخليص الجمركي، مما ساعد في دعم مكانة دبي كمركز تجاري عالمي.

حيث شهدت جمارك دبي خلال الفترة الممتدة تحولًا رقميًا عميقًا ساهم في تطوير التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، حيث مثّلت مشاريع الرقمنة الجمركية أداة استراتيجية لرفع كفاءة العمليات وتيسير حركة السلع عبر الحدود. فقد شكّلت منصة دبي التجارية التي أُطلقت عام 2008 نقطة الانطلاق نحو بيئة تجارية رقمية، حيث سهّلت هذه المنصة إجراءات التخليص الجمركي وخفّضت الزمن اللازم للإفراج عن الشحنات، مما ساهم في استيعاب الزيادة الكبيرة في كل من الصادرات وإعادة التصدير بعد عام 2008، وانعكس ذلك في تسجيل فائض تجاري قياسي بلغ نحو 398 مليار درهم في 2008. ومع إطلاق نظام مرسال 2 في 2010، حدث تطور نوعي في إدارة البيانات الجمركية، حيث تم توحيد الإجراءات بين مختلف الجهات، مما رفع من كفاءة تدفق البضائع وساهم في استقرار نمو الصادرات (بلغت 67,962 مليون درهم في 2010) رغم الارتفاع الكبير في الواردات.

واصلت جمارك دبي توسيع نطاق الرقمنة من خلال إطلاق نظام الإحصاءات الجمركية الإلكترونية ومبادرة أتمتة شهادات الدخول والخروج في 2021، ما ساهم في توفير بيانات دقيقة وسريعة لصناع القرار والمستوردين والمصدرين، وبالتالي تحسنت القدرة على التخطيط التجاري والاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية. وقد ساهم ذلك مباشرة في تسريع تعافي الصادرات وإعادة التصدير بعد جائحة كوفيد-19، وعودة الميزان التجاري إلى مسار الفائض الإيجابي، من 171 مليار درهم في 2022 إلى 426 مليار درهم في 2024. كما لعب نظام إدارة المخاطر الذكي وبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد دورًا حيويًا في تقليل الفحص اليدوي وتسريع الإفراج الجمركي، ما زاد من كفاءة الواردات وعزز ثقة الشركات العالمية في دبي كمركز لوجستي موثوق، خاصة خلال فترات التذبذب التجاري العالمي.

في المقابل، دعّمت منصة التجارة الإلكترونية العابرة للحدود وبرامج التفتيش عن بعد قدرة دبي على مواكبة تحول التجارة نحو النمط الرقمي، وسهّلت إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن المنظومة الجمركية، ما ساهم في تنويع قاعدة الصادرات وزيادة مرونة إعادة التصدير. أما منصة أوكتا، فقد عززت التكامل الرقمي بين مختلف الأنظمة، مما ساعد على تحسين تدفق المعلومات وتعزيز فعالية الإجراءات الجمركية في الوقت الفعلي. كل هذه المبادرات مجتمعةً شكّلت رافعة أساسية لتعزيز مؤشرات التجارة الخارجية في دبي، حيث سُجل نمو ملحوظ في الصادرات وإعادة التصدير، وتحسن ملحوظ في الميزان التجاري، إلى جانب ضبط نمو الواردات ضمن إطار رقمي ذكي وكفء.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للعلاقة بين تطور الرقمنة في جمارك دبي و عدد المعاملات الجمركية خلال الفترة (2000–2024)

كلما زادت درجة الرقمنة في النظم الجمركية، ازداد معها عدد العمليات التي يمكن تنفيذها بكفاءة، ما يعكس قدرة النظام على الاستجابة للنمو التجاري. ويهدف هذا المطلب إلى تحليل العلاقة بين تطور الرقمنة في جمارك دبي وعدد العمليات الجمركية المسجَّلة خلال الفترة المدروسة،**حيث** شهدت جمارك دبي تحولًا جذريًا في بنيتها التقنية خلال الفترة 2000–2024، حيث انتقلت من نموذج تقليدي يعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات اليدوية إلى نظام رقمي متكامل قائم على الذكاء الاصطناعي، والمنصات الذكية، والتحليل اللحظي للبيانات. وقد انعكس هذا التحول بشكل مباشر على عدد المعاملات الجمركية، الذي ارتفع من 0.4 مليون معاملة في عام 2000 إلى 40 مليون معاملة في عام 2024، أي بزيادة تتجاوز 9,900%خلال 24 سنة.

- ما قبل الرقمنة المؤثرة (2000–2007)

خلال هذه المرحلة، لم تكن جمارك دبي قد دخلت بعد مرحلة الرقمنة المؤثرة، واقتصر العمل على إجراءات تقليدية تعتمد بشكل كبير على الورق والمراجعات اليدوية. ظل عدد المعاملات يتزايد بشكل بطيء، من 0.4 مليونفي 2000 إلى 0.9 مليون في 2007، وهو ما يعكس محدودية القدرة الاستيعابية للنظام التقليدي.

-**المرحلة الثانية:** بداية الرقمنة المؤسسية (2008–2010)

مع إطلاق منصة دبي التجارية عام 2008، بدأ التغيير الحقيقي في طريقة تقديم المعاملات. وأعقب ذلك إطلاق نظام مرسال 2 في 2010، الذي مكّن العملاء من تقديم البيانات والتخليص الجمركي إلكترونيًا. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد المعاملات أكثر من 3 أضعاف بين 2007 و2010، من 0.9 مليون إلى 3 ملايين، البرامج أوجدت بيئة رقمية شجّعت الشركات على زيادة نشاطها من خلال بوابة موحدة، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المعاملات.

–المرحلة الثالثة: تكامل الأنظمة الرقمية وتوسيع القاعدة التجارية (2011–2019)

في هذه المرحلة، جرى ترسيخ البنية الرقمية من خلال التحسين المستمر لنظام "مرسال"، وتحقيق مزيد من التكامل بين الجمارك والموانئ وشركات الشحن.

مع بقاء البرامج الرقمية الكبرى قائمة دون إضافات جديدة حتى عام 2020، ظل نمو المعاملات مستقرًا نسبياً لكنه تصاعد تدريجيًا، من 3.1 مليون في 2011 إلى 13 مليون في 2019.

⟵هذا يشير إلى أن تأثير الرقمنة لا يقتصر على الإطلاق اللحظي للبرامج، بل يتعمّق بمرور الوقت من خلال التوسع في استخدامها من قبل الشركات.

-**المرحلة الرابعة:** الطفرة الرقمية ما بعد الجائحة (2020–2024)

أطلقت جمارك دبي في هذه المرحلة عدة برامج نوعية مثل:

نظام الإحصاءات الإلكترونية (2021)، نظام المخاطر الذكي (2022)، منصة التجارة الإلكترونية العابرة للحدود (2022)، التفتيش عن بُعد (2023) وتطبيق المنسق ومنصة أوكتا (2024).

وقد تزامن ذلك مع قفزة حادة في عدد المعاملات، من 16 مليون في 2020 إلى مليون في 2024.

هذه العلاقة تشير إلى أن تعدد البرامج وتنوع وظائفها (تحليل البيانات، تقليص الإجراءات، دعم التجارة الإلكترونية، أتمتة التفتيش) ساهم بشكل مباشر في توسيع الطاقة الاستيعابية لجمارك دبي وزيادة المعاملات الجمركية.

هناك علاقة بين كل مرحلة من مراحل الرقمنة وتزايد عدد المعاملات الجمركية. حيث ان فترات إطلاق البرامج الرقمية تمثل نقاط تحوّل واضحة في منحنى النمو، حيث لم تُسهم الرقمنة فقط في تسريع الإجراءات، بل خلقت بيئة أكثر جذبًا للشركات، وشجعت على التوسع في النشاط التجاري، مما انعكس على حجم المعاملات.

من خلال ماسبق نستنتج أن هناك علاقة ترابطية بين تطور التجارة الخارجية لدبي (الصادرات، إعادة التصدير، الواردات، الميزان التجاري)، والزيادة المستمرة في عدد المعاملات الجمركية، بالتزامن مع تنفيذ مشاريع الرقمنة الجمركية. فمع كل مرحلة جديدة من التحول الرقمي، كانت المعاملات الجمركية تشهد قفزات واضحة، حيث ارتفعت من أقل من نصف مليون معاملة في أوائل الألفين إلى أكثر من 40 مليون معاملة في 2024. ويعكس هذا الارتفاع قدرة الأنظمة الرقمية على استيعاب النمو المتسارع في حركة التجارة، دون التأثير السلبي على الكفاءة أو الزمن.

حيث تعتبر البرامج الرقمية مثل مرسال 2، منصة دبي التجارية، منصة أوكتا، والتفتيش عن بعدساهمت بشكل مباشر في تبسيط الإجراءات وتوسيع قاعدة المستخدمين، مما حفز التجارة عبر الحدود وزاد من ثقة المتعاملين. كما ساعدت هذه الأنظمة في استيعاب النمو في الطلب التجاري، خاصة في مجالات التجارة الإلكترونية وإعادة التصدير، دون خلق اختناقات في العمل الجمركي. وبالتالي، فإن الرقمنة لم تكن فقط أداة تحسين إداري، بل محفزا اقتصاديًا فعالا رفع من تنافسية دبي، وزاد من قدرتها على إدارة أحجام تجارة متنامية ومعقدة.

خلاصة الفصل:

في ختام الفصل يتبين ان موضوع الرقمنة في جمارك دبي لها علاقة علاقتها بتطور التجارة الخارجية، وأن التحول الرقمي لم يكن مجرد خيار تقني، بل استراتيجية اقتصادية متكاملة أثبتت فعاليتها في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإمارة. فقد ساهمت الرقمنة في تعزيز كفاءة العمليات الجمركية، وتقليص الوقت والتكلفة، ورفع مستويات الشفافية، مما انعكس بشكل مباشر على مؤشرات التجارة الخارجية. كما أظهرت البيانات أن ازدياد الاعتماد على الأنظمة الرقمية الحديثة ساعد في استيعاب النمو المتزايد لحجم المبادلات التجارية، وعزز من قدرة دبي على المنافسة في بيئة تجارية دولية متسارعة التغير.

وعليه، فإن العلاقة بين الرقمنة وتطور التجارة الخارجية في دبي تُعد علاقة تكاملية تفاعلية، تستوجب مزيدًا من الاهتمام والتخطيط الاستراتيجي لضمان استمرارية التفوق والريادة في هذا المجال الحيوي.

الخاتمة

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن الرقمنة لم تعد خيارًا ترفيًّا أو توجهًا مستقبليًّا، بل أصبحت واقعًا حتميًا تفرضه متطلبات العصر الحديث وتحديات العولمة المتزايدة. وفي هذا السياق، برزت رقمنة قطاع الجمارك كأداة استراتيجية فعالة لتحقيق الانسيابية في التجارة، وتعزيز التنافسية، وضمان الأمن التجاري والاقتصادي للدول. فالتحول الرقمي في الإدارة الجمركية يساهم بشكل مباشر في تقليص الزمن والتكاليف، ويزيد من كفاءة سلسلة التوريد عبر الحدود، مما يجعل الرقمنة عاملًا محوريًا في تنشيط التجارة الخارجية.

وقد جاءت تجربة إمارة دبي مثالًا حيًا وواقعيًا على نجاح هذا النموذج، إذ تبنّت الإمارة منذ مطلع الألفية الجديدة رؤية استراتيجية تقوم على الرقمنة الشاملة، خاصة في القطاعات الحيوية كالجمارك. من خلال الاعتماد على أنظمة ذكية، ومبادرات رقمية مبتكرة، وبنية تحتية متطورة، استطاعت دبي أن تضع نفسها في مصاف المراكز التجارية العالمية. وقد انعكست هذه الإنجازات بشكل ملموس على مؤشرات التجارة الخارجية، حيث شهدت الإمارة تطورًا لافتًا في حجم المبادلات التجارية، وتنوعًا في شركائها، مع تحسن ملحوظ في كفاءة الأداء الجمركي.

كما بيّنت الدراسة أن العلاقة بين رقمنة الجمارك وتطوير التجارة الخارجية علاقة تكاملية، حيث تعمل الرقمنة على تسهيل حركة السلع، وتقليل العراقيل الإدارية، ومحاربة التهريب، وتعزيز الشفافية. وفي المقابل، تحتاج الرقمنة إلى إرادة سياسية، واستثمار في التكنولوجيا، وتأهيل مستمر للموارد البشرية.

وبذلك، فإن نجاح دبي في هذا المجال لا يُعزى فقط إلى تبني التكنولوجيا، بل إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة جمعت بين البنية التحتية الرقمية، والإصلاح الإداري، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، ما يجعل من تجربتها مرجعًا مهمًا يمكن الاستفادة منه على المستويين العربي والدولي.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الرقمنة في القطاع الجمركي وتحسين كفاءة الإجراءات الجمركية وبالتالي تحسين التجارة الخارجية هذه الفرضية صحيحة حيث أكد التحليل أن اعتماد برامج مثل مرسال 2 وبوابة دبي التجارية قد ساهم في تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية من خلال تسريع عمليات التخليص وتوفير بيانات دقيقة وفورية. وقد تزامن هذا التحسن مع زيادة ملحوظة في حجم التجارة الخارجية لدبي خلال الفترة 2000–2024، سواء على مستوى الصادرات أو إعادة التصدير والواردات. هذا الترابط يؤكد وجود علاقة إيجابية بين الرقمنة وتحسين التجارة الخارجية، ويعزز صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** ساهمت مشاريع الرقمنة في تقليص الزمن اللازم لإنجاز المعاملات التجارية والجمركية هذه الفرضية صحيحة من خلال تحليل عدد المعاملات الجمركية التي تم إنجازها سنويًا، لوحظ تطور ملحوظ في السرعة والفاعلية، خاصة بعد إدخال نظم مثل أوكتا ومرسال 2، حيث ارتفع عدد المعاملات المنجزة في

فترات زمنية أقصر مقارنة بالسنوات السابقة. هذا يدل على نجاح الرقمنة في تقليص الزمن المطلوب لإنجاز المعاملات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية بشكل واضح.

- **الفرضية الثالثة:** أدت الرقمنة إلى تعزيز القدرة التنافسية لدبي كمركز تجاري إقليمي ودولي هذه الفرضية صحيحة أظهر التحليل أن التحول الرقمي في الجمارك رافقه نمو مستمر في مؤشرات الصادرات وإعادة التصدير، وتحسن في الميزان التجاري على مدى السنوات، مما يشير إلى ازدياد قدرة دبي على جذب المستثمرين والشركات العالمية. الرقمنة وفّرت بيئة أعمال ذكية، مرنة وسريعة، ما ساهم في تعزيز مكانة دبي كمركز تجاري تنافسي على المستويين الإقليمي والدولي، مما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة :

1. برهنت تجربة دبي أن رقمنة قطاع الجمارك أسهمت بشكل مباشر في تطوير التجارة الخارجية عبر تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف الجمركية.
2. أظهرت المشاريع الرقمية مثل مرسال وبوابة دبي التجارية، أثرًا فعّالًا في تحسين كفاءة العمليات الجمركية.
3. وفّرت الرقمنة بنية معلوماتية متقدمة دعمت اتخاذ القرار وساهمت في تسهيل تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية والخاصة.
4. كشفت البيانات أن هناك علاقة طردية بين تطور الرقمنة الجمركية ونمو حجم المبادلات التجارية.
5. ساهم التحول الرقمي في جعل دبي منصة تجارية ولوجستية جاذبة عالميًا بفضل تحسين بيئة الأعمال.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة مواصلة الاستثمار في تطوير المنظومات الرقمية الجمركية لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.
2. تعزيز التعاون بين الجمارك والقطاع الخاص لضمان تكامل البيانات وتحسين فعالية العمليات الرقمية.
3. الاهتمام بتأهيل وتدريب الموارد البشرية الجمركية على استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.
4. وضع آليات لتقييم دوري لمدى فعالية الحلول الرقمية وتأثيرها على التجارة الخارجية.
5. توسيع نطاق تبني مشاريع رقمية جديدة مثل التحليل التنبؤي والأنظمة الخبيرة في العمل الجمركي.

آفاق الدراسة:

1. دراسة مقارنة بين أداء الجمارك الرقمية في دبي ودول عربية أخرى مثل السعودية وقطر.
2. تحليل أثر الرقمنة الجمركية على تسهيل التجارة الإلكترونية الدولية.
3. تأثير الرقمنة في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في المعاملات الجمركية.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب**

- (2016). *الكتاب السنوي لدولة الامارات*. الامارات: المجلس الوطني للاعلام.
- برشيش السعيد. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الجزائر: دار العلوم للنشر.
- جاسم محمد. (2013). *التجارة الدولية*. عمان: دار زهران.
- جمال عبد الناصر. (2006). *المعجم الاقتصادي*. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.
- جيلالي بن الطيب جيلالي. (2019). *التدابير الجمركية للكشف عن الجرائم الاقتصادية*. تمنراست، الجزائر: مجلة أفاق علمية.
- جيمس جوارتني، و استروب ريجاد. (1999). *اقتصاد كلي*. (عبد الفتاح عبد الرحمان، و محمد عبد العظيم، المترجمون) الرياض: دار المريخ للنشر.
- حربي موسى عريقات. (1997). *مبادىء الاقتصاد الجزئي و الكلي*. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.
- حربي موسى عويقات. (1197). *مبادىء الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي*. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.
- حسن خلف فليج. (2004). *العلاقات الإقتصادية الدولية*. عمان: مؤسسة الورق و النشر.
- حمود أبو العلاء. (2012). *نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة*. الجزائر.
- خالد أحمد فرحان، و د المشهداني. (2017). *كتاب التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم*. الاردن: دار الايام للنشر والتوزيع.
- داود حسام علي. (2011). *مبادىء الاقتصاد الكلي*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- رمضان صديق. (2020). *الضرائب في عالم الإقتصاد الرقمي*. القاهرة: دار النهضة العربية
- السيد مرسي الحجازي. (1998). *النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد الله الحرتسي حميد. (2012). *فنيات الضرائب بالنظام الجبائي*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
- محمد أحمد السريتي. (2009). *اقتصاديات التجارة الخارجية*. الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد دياب. (2010). *التجارة الدولية في عصر العولمة*. بيروت: دار المنهل اللبناني.
- محمد عياش محرز. (2010). *اقتصاديات الجباية والضرائب*. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

✓ **الأطروحات والمذكرات**

- اسامة غزالي. (2024). *دور رقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية*. الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- أمال خليل. (2022). *الأبعاد التنظيمية والاتصالية للإدارة الإلكترونية في المرفق العام، دراسة وصفية تحليلية للمديرية العامة للجمارك*. جامعة الجزائر شريف محمد. (2010). *السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوان الاقتصادي*. تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد.3.
- عبد الحميد لخديمي. (2011). *أثار تقلبات سعر الفط على الاسقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية*. جامعة تلمسان.
- عبد القادر حليس. (2017). *تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الغقتصاد الجزائري*. الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

✓ المحاضرات:

- أحمد بن يوسف. (2022). *محاضرات في مقياس العمليات الجمركية و العبور*. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

✓ **المجلات والدوريات**

- بسام حجار. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بشيري حمزة. (2024). *تأثير منطقة التجارة الحرة الافريقية على زيادة الدخل القومي* (المجلد المجلد9). المسيلة: مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.
- بلال قريب. (2023). *التهديدات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط وانعكاساتها على الامن القومي*. بسكرة: مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية.
- بوزيد حميد. (2023). *الضغط الضريبي في الجزائر*. (العدد الرابع، المحرر) الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- بوطالب عكاشة، و سيد احمد سنوسي. (2025). *دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية*. معسكر: المجلة الجزائرية للمالية لعامة.
- بومدين حسين، نصر الدين بن شعيب، و محمد بومدين. (2023). *تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر*. (العدد الثاني، المحرر) مجلة الابتكار و التسويق.
- ثائر سعدون محمد. (2016). *نظم الجمارك* (الإصدار الطبعة الاولى). عمان: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح.
- جازية أمير، و يوسفي عاشوري. (2019). *المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل و ضرورة الإصلاح* (المجلد المجلد7). المدية، الجزائر: مجلة الدراسات الجبائية
- جلال جويدة القصاص. (2010). *النقود و البنوك و التجارة الخارجية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- جمال عايدي. (2022). *الرقمنة وآثارها التنظيمية في الجامعة الجزائرية*. الجلفة: مجلة الدراسات الاقتصادية.
- حنان أبو دية. (2024). *دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر*. الجزائر: المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية.
- خالد بعاشي. (2025). *أهمية الرقمنة في ترشيد النفقات العامة للجماعات المحلية لتحقيق الاستدامة المالية* (المجلد المجلد 15). إيليزي: المجلة الجزائرية للمالية العامة.

- خيرة بن يمينة، داوود ناشد، و أحمد زادي. (2019). *دور الرقمنة والإدارة الالكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية*. مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح.
- رابحي فريد. (2023). *النظام المعلوماتي الجديد كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر*. مغنية: مجلة الفكر القانوني والسياسي.
- زهية لموشي. (2018). *الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر* (المجلد العدد 11). الجزائر: المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3.
- سامر عبد السلام ضو الفحواش. (2020). *معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية الآداب جامعة صبراتة* (المجلد العدد29). مجلة كلي الاداب.
- سعيد أحمد. (2020). *تقنيات التجارة الخارجية*. قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.
- سيد ريحاب فايز، و عمر حوتيه. (2020). *المكتبات الجامعية الرقمية كنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الـ*غزل الحوري. (2015-2014). *أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية*. دمشق: جامعة دمشق.
- صراع سعاد، و حسين بومدين. (2025). *واقع الرقمنة في الادارة الجزائرية* (المجلد 15). تلمسان: المجلة الجزائرية للمالية العامة.
- طلق عوض الله أسواط. (2022). *أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي*. الأردن: المجلة العربية للنشر العلمي
- عبد القادر فتحي لاشين. (2008). *تطور الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة* (المجلد ط2). (جامعة الدول العربية، المحرر) القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- عمر صخري. (2000). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.مجلة الدراسات الانسانية و الاجتماعية.
- غشمي سعيد، و العربي مهدي. (2020). *الاصلاح الجمركي مجالاته و ادواتها* (المجلد مجلد9). (عدد4، المحرر) وهران، الجزائر.

- كياس اسامة. (2021). *العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري* (المجلد المجلد25). الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية.

- عبد العالي بورويس. (د س). *تقييم مسار الاصلاح الجمركي في الجزائر* (المجلد 27). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

- فراح فريال. (2021). *رقمنة إدارة الجمارك الجزائريةوحتمية التنقل من SGIDA الى E-DOUANE*. الوادي: مجلة منهل.

- فريدة عزازياثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري. (2010). الجزائر: مجلة الابحاث الاقتصادية.

- فيصل سعدي. (2012). *رؤية تحليلية حول اثر ارتفاع اسعار سوق النفط على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد الوطني*. مجلة revue d'economie et de statistique appliquéeرقمية. القاهرة: مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات.

- كياس اسامة. (2021). *العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري* (المجلد المجلد25). الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية. عبد العالي بورويس. (د س). *تقييم مسار الاصلاح الجمركي في الجزائر* (المجلد 27). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

- لحمر وهيبة. (2014). *سياسة التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية-دراسة حالة دبي*. باتنة: المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية.

- محمدي الحريري، محمد خالد المهاين، و خاد شحادة الخطيب. (2006). *اقتصاديات المالية العامة و التشريع الجمركي*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.

- مسعد محمد الغايش. (2021). *ضبط عجز الميزان التجاري المصري في اطار التنمية المستدامة*. مصر: مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية.

- مسعود عبود عبد المنعم عرابي. (2023). *الضريبة الجمركية و دورها المالي و الاقتصادي، دراسة فقهية مقارنة* (المجلد العدد 41). القاهرة: مجلة الشريعة و القانون.

- مصطفى محمد علي شديد. (2021). *تأثير التحول الرقمي على مستوى أداء الخدمة المقدمة بالتطبيق على موظفي الإدارة العامة للمرور بمحافظة القاهرة* (المجلد العدد4). مصر: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- مكيد علي، و جيلالي بوزكري. (د س). *معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الجزائرية* (المجلد المجلد 19). تيسمسيلت: مجلة الحقوق والعلوم الانسانية.

- ميلود عمار، و ولهى بوعلام. (2018). *السياسة الجمركية و إشكالية ترشيد الواردات في ظل تقلبات أسعار المحروقات* . مجلة دفاتر اقتصادية.

- ناصر مراد. (2011). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنو.

- نجاة.ن. (2023). *الرقمنة في التعليم العالي وتحديات التعليم عن بعد في الجزائر*. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية.

- هناء صالح خربيط، و صفاء يوسف. (د س). *أتمتة الاجراءات الجمركية في المنافذ الحدودية بين الواقع والمأمول* (المجلد 2). مصر: مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية.

- ودان بوعبد الله، براهيمي بن حراث، و رشيد يوسفي. (2015). *مقتضيات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات*. مستغانم، الجزائر: مجلة دفاتر بوادكس.

- ولهي بوعلام. (2012). *ملامح النظام الضريبي في ظل التحديات الاقتصادية*. (العدد12، المحرر) الجزائر: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- وليد تخربين، و أمين أحمد بوخرص. (2022). *واقع وآفاق التحول الرقمي لدى المصارف الإسلامية* (المجلد العدد 1). السعودية: مجلة مالك بم نبي للبحوث والدراسا

✓ **القوانين والمراسيم:**

- قانون الجمارك رقم 79-07. (1979/07/21). *المتضمن*.قانون الرسوم على رقم الاعمال. *المواد من 8 الى 13* . .

- المادة3. (03 02, 1999). يحدد شروط وكيفيات جمركة البضائع بواسطة نظام الاعلام الآلي للجمارك. *المقرر رقم 9* . الجزائر: الجريدة الرسمية العدد22.

✓ **الملتقيات ومؤتمرات**

- أحمد ماجد، و ندى الهاشمي. (2016). *دراسة اقتصاد مؤشرات إيجابية وريادة عالمية* . الامارات: وزارة الاقتصاد.
- محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية*. القاهرة، مصر: الدار الجامعية الإسكندرية.
- مؤتمرالأمم.المتحدةللتجارةوالتنمية. (2006). حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تسيير التجارة عند المعابر الحدودية. *مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد* ، 16.
- وسام بن صالح، و الهادي بوقلقول. (2018). *معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية بقطاع الخدمات الصحية*. ملتقى وطني، سكيكدة.

✓ **التقارير**

- المديرية العامة للجمارك. (2010-2007). *برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية*.
- CIDC. (2021). *التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي*. اسطمبول: المركز الاسلامي لتنمية التجارة.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية. (2022). *معجم مفاهيم التنمية*. غربي آسيا.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- B Cherif و، S Missi .(2021) .*Démographie et commerce exteréieur: mesure de l'impact de la population sur la balance commerciale en Algérie* .journal of north African economies.

- Momchil Antov .(2016) .*the role of information technologies in the development of customs control in the rupublic of Bulgaria* .(المجلد 11)Bulgaria: word custom journal.
- Ndiaga Soumare .(2019) .*le droit douanière a l'épreuve de la criminalité transnationale organisée dans l'éspace CEDEAO* . Sénégal: edition l'harmatan.
- Ritter.T ،A Benlian ،D Stelzer و ،H Sikora .(2017) .*On the relationship between information management and digitalization* . business and information system engineering.

- **ثالثا : مراجع الأنترنت**
- OECD. (2024) .*why trade facilitation is key to the operation of global supply chains*. تاريخ الاسترداد 1 06, 2025، من /https://www.oecd.org/trade/topics/trade-facilitation
- singapoure Customs. (11 04, 2021). تاريخ الاسترداد 12 05, 2025، من https://www.tredenet.gov.sg
- ابوري سارة. (28 04, 2018). *مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 30 04, 2025، من https://almasdar-dz.com
- أتمتة الجمارك. (2021). تاريخ الاسترداد 10 05, 2025، من https://tfig.unece.org/AR/contents/customs-automation.htm
- الأنظمة الجمركية الاقتصادية. (2024). *douane.gov.dz*. تاريخ الاسترداد 15 03, 2025، من https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique113

- *البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة*. (2020). تاريخ الاسترداد 04 06, 2025، من htpps://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-energy/types-of-energy-sources
- *البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات*. (2022). تاريخ الاسترداد 04 06, 2025، من htpps://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/features-of-energy/types-of-energy-sources
- *التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير*. (2022). تاريخ الاسترداد 29 04, 2025، من المديرية العامة للجمارك: https://douane.gov.dz
- *جمارك دبي*. (05, 2015). تاريخ الاسترداد 01 06, 2025، من https://www.dubaicustoms.gov.ae
- *جمارك دبي*. (2022). تاريخ الاسترداد 02 06, 2025، من https://www.dubaicustoms.gov.ae
- *جمارك دبي*. (2024). تاريخ الاسترداد 02 06, 2025، من https://www.dubaicustoms.gov.ae
- *الشحن التقليدي deltag*. (23 05, 2025). تاريخ الاسترداد 14 05, 2025، من https://www.douane.gouv.fr/service-en-ligne/declaration-en-douane-fret-tradionnel-delta-g
- عبد الحليم سالم. (15 05, 2023). تاريخ الاسترداد 01 03, 2025، من http://www.youm7.com/story/
- محمد الهادي سافر. (21 04, 2025). *رقمنة الاجراءات بالدوانة*. تاريخ الاسترداد 13 05, 2025، من الاداعة الوطنية : https://www.radionationale.tn/article

- المديرية العامة للضرائب. (02 09, 2023). *وزارة المالية*. تاريخ الاسترداد 19 02, 2025، من https://www.mfdgi.gov.dz/professionnels-ar/identifier-regime-fiscal-ar/regime-reel-ar/tva-ar
- *وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 04, 2025، من https://www.commerce.gov.dz